

عَقِيدَةُ الْإِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي إِسْتِوَاءِ اللَّهِ تَعَالَى جَمْعًا وَدِرَاسَةً

تأليف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أَبِي سَيِّدٍ لَيْثٍ بْنِ أَبِي الْفَيْزِ الرَّفَاعِيِّ

مدرس العقيدة والمحدث الشريف وعلومه

قرأه وقرم له

فضيلة الشيخ المحرث الأستاذ الدكتور

أَبِي عُمَيْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَرَفَاتٍ الْمَصْرِيِّ الْأَثَرِيِّ

مدرس العقيدة والمحدث الشريف وعلومه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أَبِي عُمَيْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَرَفَاتٍ الْمَصْرِيِّ الْأَثَرِيِّ

موجه أول إمامة وخطابة - وزارة الأوقاف - الكويت

عَقِيدَةُ الْإِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي إِسْتِوَاءِ اللَّهِ تَعَالَى



وليد بن أمين الرفاعي، ١٤٤٧هـ

الرفاعي، وليد بن أمين.

عقيدة الأئمة الأربعة في استواء الله تعالى جمعا ودراسة / وليد بن أمين الرفاعي.

مصر، القاهرة.

٢٣٩ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

الطبعة الإلكترونية الأولى

صبيحة يوم عاشوراء المبارك

من شهر الله المحرم سنة ١٤٤٨ هجرياً

عَقِيدَةُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي اسْتِوَاءِ اللَّهِ تَعَالَى جَمْعًا وَدِرَاسَةً

تأليف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أَبِي سَيِّدٍ الْإِسْلَامِيِّ بْنِ أَبِي الْوَيْثَانِ الْبَغْدَادِيِّ
مدرس العقيدة والحديث الشريف وعلومه

قرأه وقرم له

فضيلة الشيخ المحرث الأستاذ الدكتور

أَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَرَفَاتٍ الْمَصْرِيِّ الْأَشْجِيِّ
مدرس العقيدة والحديث الشريف وعلومه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَرَفَاتٍ الْمَصْرِيِّ الْأَشْجِيِّ
موجه أول إمامة وخطابة - وزارة الأوقاف - الكويت



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَات

مقدمة فضيلة الشيخ المُحدث الأستاذ الدكتور

أبو عمير مجدي بن محمد عرفات المصري الأثري

مدرس العقيدة والحديث الشريف وعلومه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، العلي الأعلى، على العرش استوى،
وعلى الملك احتوى ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا
وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ (١) ؛

والصلاة والسلام على نبي الهدى، الذي عُرج به إلى السماوات
العلی فأوحى الله إليه ما أوحى، وكان مما أوحى الله إليه قوله:

(١) [طه: ٥]



﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١) فعلم معنى الاستواء إذ القرآن ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢) وعلم الصحابة معناه ثم التابعون وتابعوهم حتى اجتمعت كلمة الأئمة الأربعة المتبعين على فهم معناه والنطق بذلك : "الاستواء معلوم والكيف غير معقول والسؤال عن الكيف بدعة"،

وأما معنى الاستواء المعلوم أنه (علا ، وارتفع ، واستقر) واتفقت كلمة أهل السنة على ذلك؛

لكن لما دخلت العُجْمَة على الألسنة والبدعة على القلوب حرفوا التنزيل وبالغوا في التأويل حتى أنكروا صفات الله العلي الجليل ، أو أولوها تأويلاً يفضي إلى تعطيلها ، فقيّض الله تعالى أئمة الدين وحملة الوحي المبين للرد عليهم وتفنيد شبههم وصنفوا في ذلك المصنفات الخاصة بالرد أو في ثنايا مؤلفاتهم؛

(١) [طه : ٦]

(٢) [الشعراء : ١٩٥]

ومنهم من خصص مصنفه في إثبات صفة العلو للعلي الغفار
وإثبات صفة الفعل فعل الاستواء الذي ذكره الله تعالى في سبعة مواضع
من القرآن؛

وبين يدي هذا الجمع لأخينا / أبي وسام وليد الرفاعي جزاه الله
خيرًا، لأقوال ومذاهب الأئمة الأربعة في هذه القضية.

وغيرهم من العلماء فجزاه الله خيرًا ونفع به وبما كتب وجعله خالصًا
لوجهه الكريم؛

ورزقنا الله وإياه القبول والعفو عن الزلات والمغفرة للخطيئات إنه ولي
ذلك والقادر عليه؛

والحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو عمير محمد بن محمد عرفات المصيري الأثري

ليلة السابع عشر من ذي الحجة المحرم سنة (١٤٤٧هـ)



مقدمة فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور
أبو عثمان فرحان بن عبيد الشمري
موجه أول إمامة وخطابة وزارة الأوقاف - الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وصف نفسه بصفات الكمال، وتنزه عن صفات
النقص، وأثبت لنفسه ما شاء من الأسماء الحسنى والصفات العلى،
وأمر عباده بالإيمان بها كما جاءت، من غير تحريف ولا تعطيل،
ومن غير تكيف ولا تمثيل، فقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ
بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله، الذي بلغ البلاغ المبين، وترك أمته على المحجة
البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله وسلم
وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن باب أسماء الله وصفاته من أجل أبواب العقيدة، وأشرفها وأعظمها أثرًا في معرفة العبد بربه وتعظيمه ومحبته وخشيته، وهو الباب الذي وقع فيه الافتراق بين أهل السنة والجماعة وبين أهل البدع، فتمسك أهل السنة بالنصوص، وآمنوا بها على ظاهرها اللائق بالله تعالى، وأثبتوا ما أثبتته الله لنفسه، وما أثبتته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، امتثالاً لقوله تعالى:

﴿أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥] .

ومن أعظم مسائل هذا الباب صفة الاستواء على العرش، التي أثبتتها الله تعالى لنفسه في سبعة مواضع من كتابه العزيز، فقال سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ في ستة مواضع أخرى، فأثبتها سبحانه إثباتًا صريحًا، دون بيان كيفية الاستواء، لأن الكيف مما استأثر الله بعلمه.



وقد أجمع سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان على إثبات هذه الصفة، وأن الاستواء معلوم المعنى في لغة العرب، وهو العلو والارتفاع والاستقرار على الوجه اللائق بالله سبحانه، وأما كلفيته فغير معلومة للبشر؛ لأن العلم بالكيفية فرع عن العلم بذات الله، وذات الله لا يحيط بها أحد من خلقه، كما قال الإمام مالك رحمه الله: “الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.” فكانت هذه الكلمة ميزاناً لأهل السنة في جميع أبواب الصفات.

ولما كان معنى الاستواء معلوماً عند سلف الأمة - كما سبق - فإن الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، أبا حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل رحمهم الله جميعاً، أجمعوا على اتباع النصوص، وإمرارها كما جاءت، وإثبات ما أثبتته الله لنفسه من غير تأويل يصرفها عن ظاهرها اللائق بالله.

وقد جاء هذا الكتاب لفضيحة الشيخ الدكتور
أبي وسام وليد الرفاعي ليجمع أقوال هؤلاء الأئمة وأئمة السلف
في هذه الصفة العظيمة، مع توثيقها من مصادرها، وبيان اتفاقهم
على عقيدة السلف الصالح، ليكون حجة على من نسب إليهم
خلاف ذلك، وليزداد المؤمن يقيناً بأن الحق هو ما كان عليه
النبي ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،
وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يثبتنا على عقيدة السلف الصالح حتى
نلقاه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله
وصحبه أجمعين.

خطه ببنانه راجي عفوه سبحانه

د. فرحان بن عبّيد الشمرى

موجه أول إمامة وخطابة - وزارة الأوقاف - الكويت



عَقِيدَةُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي إِسْتِوَاءِ اللَّهِ تَعَالَى جَمْعًا وَدِرَاسَةً

تأليف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أَبُو بَكْرٍ الْبَلْبَنِي
مدرس العقيدة والحديث الشريف وعلومه

قرأه وقرم له

فضيلة الشيخ المحرر الأستاذ الدكتور

أَبِي عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَرَفَاتُ الْمَصْرِيِّ الْأَثَرِيِّ
مدرس العقيدة والحديث الشريف وعلومه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أَبِي عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَرَفَاتُ الْمَصْرِيِّ
موجه أول إمامة وخطابة - وزارة الأوقاف - الكويت

المخلص التنفيذي للبحث:

١- العنوان والبيانات العامة:

- عنوان البحث : عقيدة الأئمة الأربعة في صفة استواء الله على العرش : جمعا ودراسة.
- طبيعة البحث : دراسة عقدية، تحليلية، مقارنة.
- التخصص الفني : العقيدة والمذاهب الفقهية المتبوعة.

٢- فكرة البحث والهدف منه:

يقوم هذا البحث على استقرار وتوثيق العقيدة الصحيحة المنقولة بالأسانيد الثابتة عن الأئمة الأربعة (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) في مسألة "استواء الله على العرش"، وبيان مدى مطابقتها لمعتقد الصحابة والتابعين. ويهدف البحث بالدرجة الأولى إلى إبراز وحدة الأصل الاعتقادي لدى أصحاب المذاهب المتبوعة، وتبرئة ساحاتهم العلمية من المقالات الدخيلة والنسب المتأخرة لمدارس التأويل العقدي والتعطيل الكلامي.



٣- هيكلية البحث وأقسامه:

انتظم البحث في أربعة فصول رئيسة وزّعت على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** تناول الإطار المفاهيمي للاستواء في لسان العرب، واستقرأ السياق القرآني في المواضع السبعة التي ذكر فيها الاستواء، مع إبراز دلالات آثار السلف (مجاهد وأبي العالية) في دحض تأويل "الاستواء" بالاستيلاء والقهر.
- **الفصل الثاني:** رصّد تراجم مختصرة ومكثفة للأئمة الأربعة، وسلّط الضوء على مواقفهم الحازمة والصارمة من الفرق الكلامية في عصورهم (كالجهمية والمعتزلة) والتحذير من مسالكهم.

- الفصل الثالث: جَمَعَ المادة الأثرية والنصوص العقدية الماثورة عن الأئمة وعزاها لمظانها الأصلية (كتاب الوصية لأبي حنيفة، وأثر مالك الشهير، وتقارير الشافعي في الرسالة، وروايات حنبل والمروزي عن أحمد).
- الفصل الرابع: قَدَّمَ دراسة تحليلية مقارنة خلصت إلى بيان القواسم المشتركة بين الأئمة، وفصّلت في تفريقهم الأكاديمي بين "إثبات المعنى اللغوي" و"تفويض الكيفية الغيبية".

٤- أبرز نتائج البحث:

- ١- الإجماع والاتفاق المنهجي: أثبت البحث بالدليل القطعي التوافق المطلق بين الأئمة الأربعة على إثبات صفة الاستواء حقيقةً لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله، بلا تحريف، ولا تعطيل، وبلا تكييف، ولا تمثيل.



٢- التلازم التام: تلازم منهج الأئمة بين إثبات النص القرآني وتنزيه
الباري سبحانه عن سمات النقص والحدوث وحاجته للعرش
أو المكان، عملاً بالآية المحكمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١).

٣- إبطال تفويض المعنى وتأويل الاستيلاء: بينت الدراسة
أن الأئمة لم يكونوا يفوضون معاني الصفات تفويضاً يجهل دلالة
اللفظ، بل أقروا بأن المعنى معلوم (العلو والارتفاع) والكيف مجهول،
كما أبطلوا لغوياً وعقدياً تحريف اللفظ إلى "استولى".

٤- تكامل الشريعة: برهن البحث على أن الخلافات الفقهية
السائغة في فروع المذاهب لم تؤثر قط على وحدة الأصل الاعتقادي؛
فالمنبع والمشكاة واحد وهو الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

الهيكلية التفصيلية الكاملة للرسالة

(فصول ومباحث ومطالب) :

عقيدة الأئمة الأربعة في صفة استواء الله تعالى على العرش :
جمعاً ودراسة.

المقدمة الفنية للرسالة :

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- أهداف الدراسة والتساؤلات الرئيسة.
- منهجية البحث المتبعة (المنهج الاستقرائي التحليلي).

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والدلائل القرآنية لصفة الاستواء.

المبحث الأول: الاستواء في اللسان العربي
والاصطلاح العقدي.

- المطلب الأول : المعنى اللغوي للاستواء وتقلباته التصريفية.
- المطلب الثاني : المعنى الاصطلاحي والعقدي للاستواء عند السلف الصالح.



المبحث الثاني: الاستقراء القرآني لآيات الاستواء وتفسير السلف لها.

- **المطلب الأول:** سياقات المواضع السبعة لصفة الاستواء في القرآن الكريم.
- **المطلب الثاني:** الآثار والنقول التفسيرية عن الصحابة والتابعين (مجاهد وأبي العالية أنموذجاً).
- **المطلب الثالث:** دحض تأويل "الاستواء" بالاستيلاء والقهر لغوياً وعقدياً.

الفصل الثاني:

التراجم المختصرة للأئمة الأربعة ومواقفهم من

المدارس الكلامية.

المبحث الأول: مدرسة العراق (الإمامان أبو حنيفة وأحمد بن حنبل).

• **المطلب الأول:** الإمام أبو حنيفة النعمان: حياته وموقفه من بدع الجهمية وعمرو بن عبيد.

• **المطلب الثاني:** الإمام أحمد بن حنبل: إمام أهل السنة، وموقفه من فتنة خلق القرآن وحركة التعطيل.

المبحث الثاني: مدرسة الحجاز والشام ومصر (الإمامان مالك والشافعي).

• **المطلب الأول:** الإمام مالك بن أنس: إمام دار الهجرة، ومنهجه في زجر أهل الجدل والكلام.

• **المطلب الثاني:** الإمام محمد بن إدريس الشافعي: مجدد القرن، وحكمه الصارم على أصحاب الكلام.



الفصل الثالث:

النقول والآثار العقدية عن الأئمة الأربعة

في صفة الاستواء (جمع وتوثيق).

المبحث الأول: مآثور الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس.

- **المطلب الأول:** نصوص الإمام أبي حنيفة في (كتاب الوصية) ورواية أبي مطيع البلخي في إثبات الفوقية.
- **المطلب الثاني:** الأثر الذهبي للإمام مالك بن أنس (الاستواء معلوم والكيف مجهول) سياقاً ودلالة.

المبحث الثاني: مآثور الإمامين، الشافعي

وأحمد بن حنبل.

- **المطلب الأول:** تقارير الإمام الشافعي في مقدمة (الرسالة) وموقفه من التشبيه والتمثيل.
- **المطلب الثاني:** روايات حنبل بن إسحاق والمروزي عن الإمام أحمد في إمرار الصفة كما جاءت.

الفصل الرابع:

الدراسة التحليلية والمقارنة لعقيدة الأئمة الأربعة في الاستواء.

المبحث الأول: القواسم المشتركة والاتفاق المنهجي بين الأئمة.

- **المطلب الأول:** التلازم بين إثبات حقيقة الاستواء وتنزيه الباري عن مشابهة المخلوقين (قاعدة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾)
- **المطلب الثاني:** التفريق الأكاديمي بين معرفة المعنى وتفويض الكيفية الحقيقية للاستواء.

المبحث الثاني: أثر الاتفاق العقدي للأئمة على وحدة الأمة.

- **المطلب الأول:** تكامل المنهج الفقهي مع الأصل الاعتقادي لدى المذاهب الأربعة المتبوعة.
- **المطلب الثاني:** بطلان نسبة الأئمة إلى مدارس التأويل أو التعطيل المتأخرة.



الخاتمة العلمية للرسالة

- أولاً: نتائج الدراسة المستخلصة من البحث.
- ثانياً: التوصيات والمقترحات للباحثين في العقيدة والسنة.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار والنقولات عن السلف.
- فهرس المصادر والمراجع (وفق التوثيق المعتمد).

المقدمة الفنية للرسالة



المقدمة الفنية للرسالة

الحمد لله العلي الأعلى، الذي استوى على العرش وعلا، وجعل كتاب الله وسنة نبيه ﷺ الهدى والنور والشفاء، والصلاة والسلام على نبينا محمد المصطفى، وعلى آله وصحبه الأصفياء، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته يُعدّ القطب الذي تدور عليه رحى العقيدة الإسلامية، والأساس الأمتن الذي يبنى عليه صرح التوحيد. وقد اعتنى علماء السلف الصالح تلاوةً وفهماً بما وصف الله به نفسه في كتابه الكريم، وبما وصفه به رسوله ﷺ، فاثبتوا له سبحانه صفات الكمال والجمال، ونفوا عنه صفات النقص والمماثلة والمثال.

وتأتي صفة "الاستواء على العرش" في طليعة الصفات الخيرية التي دارت حولها تساؤلات شتى، ووقعت فيها منازعات ومذاهب شتى بين أهل السنة والجماعة وبين غيرهم من أصحاب الفرق والآراء الكلامية.

وإن إبراز معتقد الأئمة الأربعة المتبوعين (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) -وهم قادة الفقه ومصاييح الدجى- في هذه المسألة يُعدّ خطوة جوهرية لتجلي الصفاء الاعتقادي للأئمة، وبيان تكامل بُنيّتها الفقهية والعقدية.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

تتلور مشكلة هذه الدراسة في وجود ثغرة علمية ناتجة عن محاولات بعض المدارس الفكرية المعاصرة والمتأخرة نسبة الأئمة الأربعة إلى مناهج تفترق عن جادة السلف الصالح، إما بادعاء وقوعهم في "التأويل" المبتدع لصفة الاستواء، أو الزعم بأنهم يذهبون إلى "التعطيل" والمجاز، أو رمي بعضهم بـ"التفويض المطلق للمعنى" الذي يساوي بين النص واللفظ الأعجمي.



بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل
الرئيس التالي:

ما هي حقيقة العقيدة المنقولة بالأسانيد الصحيحة عن
الأئمة الأربعة في صفة استواء الله على العرش، وما مدى
مطابقتها لمنهج الصحابة والتابعين؟.

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية:

١- ما هو المفهوم اللغوي والشرعي للاستواء في آيات القرآن الكريم
السبع؟.

٢- ما هي طبيعة الموقف الصارم الذي اتخذته كل إمام من الأئمة
الأربعة تجاه الفرق الكلامية في عصره؟.

٣- كيف تألفت وتطابقت عبارات الأئمة الأربعة في إثبات الاستواء
ونفي التكيف والتمثيل؟.

٤- ما هو الأثر العلمي والمنهجي لاتفاق الأئمة في الأصول
العقائدية على وحدة الأمة الإسلامية؟.

ثانياً: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأهداف العلمية والمنهجية الآتية:

- **الهدف الأول :** جمع وحصر النصوص والآثار العقدية الصريحة الصحيحة الواردة عن الأئمة الأربعة في باب الاستواء والفوقية وعزوها لمصادرها الأصلية.
- **الهدف الثاني :** دراسة هذه النصوص دراسة تحليلية مقارنة لإثبات الاتفاق والاجماع المنهجي بينهم في أصول الاعتقاد.
- **الهدف الثالث :** تبرئة ساحة الأئمة الأربعة من المذاهب الدخيلة (كالجهمية والمعتزلة والأشعرية المتأخرة) التي حاولت توظيف عبارات الأئمة لخدمة آراء مسبقة.
- **الهدف الرابع :** تأصيل المنهج السلفي القائم على التفريق بين (معرفة المعنى اللغوي والشرعي المستقر) و (تفويض كيفية الصفة الإلهية).



ثالثاً: أهمية الدراسة وأسباب اختيارها.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها الفائقة من خلال الاعتبارات التالية:

١- مكانة الأئمة الأربعة: إذ إن جماهير الأمة الإسلامية تقلد هؤلاء الأئمة في فروع الشريعة وفقهها، فكان من أوجب الواجبات بيان أنهم كذلك أئمة يُقتدى بهم في الأصول والعقائد.

٢- الرد على شبهات التشكيك: إغلاق الباب أمام التخرصات التي تدعي وجود فجوة اعتقادية أو تباين في التوحيد بين مدرسة العراق ومدرسة الحجاز.

٣- الحاجة العلمية: ميسر حاجة المكتبة الإسلامية وطلاب العلم إلى بحث أكاديمي يجمع شتات الماثور عن هؤلاء الأعلام في مسألة الاستواء على وجه الخصوص بأسلوب التبويب الحديث (فصول، مباحث، مطالب).

رابعاً: منهجية البحث.

سلكت في هذه الرسالة المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي،
وذلك من خلال:

- استقراء الكتب والرسائل المسندة المنقولة عن الأئمة
ك (الوصية لأبي حنيفة، الموطأ والآثار لمالك،
الرسالة للشافعي، الرد على الجهمية لأحمد)
وما نقله أصحابهم الموثوقون.
- تحليل دلالات هذه العبارات ومقارنتها بالمعاني اللغوية التي
أقرها أئمة السلف والتفسير.
- نقد الأقوال الشاذة والرد على التأويلات العقلية القائمة على
المجاز اللغوي كتحريف ﴿أَسْتَوَى﴾ إلى "استولى".



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي
والدلائل القرآنية
لصفة الاستواء

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والدلائل القرآنية لصفة الاستواء.

يُمثلُ توحيدُ الأسماء والصفات الركيزةَ العظمى التي يقومُ عليها صرحُ العقيدة الإسلامية، ومن أظهرِ مسائل هذا الباب وأشدّها اتصالاً بعلو الباري جل وعلا صفةُ "الاستواء على العرش"، والتي تُعد محكاً رئيسياً لبيان سلامة المنهج الفكري والاعتقادي.^(١)

وإن تحريرَ الإطار المفاهيمي لغةً واصطلاحاً، وسبرَ الدلائل القرآنية الواردة في هذا الشأن، يمثلان المدخلَ العلمي الأساسي لفهم مراد الله تعالى وفق ما تلقته الأمة عن سلفها الصالح قبل عروض الشبهات ومسالك التأويل الحادثة.^(٢)

(١) [ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٥، ص ١٢٠؛ ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، ج ١، ص ١٤٥].

(٢) [اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ٣، ص ٣٩٥؛ الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج ٢، ص ١٨٨].



وتنبع أهمية دراسة الدلائل القرآنية لصفة الاستواء من كونها وردت في سبعة مواضع متفرقة في كتاب الله عز وجل، جاءت جميعها بأسلوب خبري محكم لا يحتمل اللبس، وبصيغة الفعل "استوى" مُعَدَّى بحرف الجر "على"، مما يقطع دلالتها في لغة العرب على العلو والارتفاع والاستقرار.^(١)

إن هذا الإحكام اللفظي والسياقي في الآيات القرآنية يُشكّل أرضية يقينية تدفع دعاوى التحريف، وتمنع التفرق العقدي الذي شهده التاريخ الإسلامي إثر دخول الفلسفات الأجنبية والمناهج الكلامية.^(٢)

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تأصيل هذه القضية تأصيلاً لغوياً وشرعياً من خلال تتبع الآيات المحكمات وسياقاتها الدلالية، مستعرضاً ذلك عبر المبحثين التاليين^(٣) :

(١) [الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣، ص ٢٢٥؛ ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ١، ص ٤٢٨].

(٢) [الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ج ١، ص ٢١١؛ البغدادى، الفرق بين الفرق، ص ٣٢٠].

(٣) [الذهبي، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، ص ٤٢؛ ابن قدامة، إثبات صفة العلو، ص ١٥].

المبحث الأول:

الاستواء في اللسان العربي والاصطلاح العقدي.

إنَّ مفتاحَ الفهم الصحيح لآيات الصفات وأحاديثها يبدأ من ضبط حقائق الألفاظ في لغة العرب التي نزل بها الوحي المبين، إذ إنَّ الشريعة الإسلامية لم تُحدث لغةً جديدة، بل خاطبت الخلق بما تعقله من سنن البيان المعهودة^(١)، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تحرير "مفهوم الاستواء" باعتباره ركيزةً أساسيةً في خطابات الوحي المعنية ببيان عظمة الخالق سبحانه وعلوه على خلقه، ومحوراً تاريخياً افترقت بسبب حيدته المدارس الفكرية والكلامية^(٢)، وينبني هذا المبحث على أصلٍ منهجي يقضي بأنَّ المدلول الاصطلاحي العقدي لصفة الاستواء عند سلف الأمة وأئمتها هو ثمرة مباشرة للمدلول اللغوي السياقي، دون أدنى انفصام أو تكلف، فحينما قطعَ لسانُ العرب

(١) [(الشافعي، الرسالة، ص ٥١؛ الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ١١١)].
بتصريف.

(٢) [(ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٥، ص ١٤٢؛ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٢١١)].
بتصريف.



بأنَّ الفعلَ إذا عُدِّي بـ (على) تمحضَ لمعاني الارتفاع والعلو،
تلقى الأئمةُ ذلك بالإثبات والتعظيم بما يليق بجلال الله،
مستمسكين بالوحدة الفكرية والعقدية للأمة، ودافعين في الوقت ذاته
كلَّ التأويلات الحادثة والمصطلحات الدخيلة التي حاولت صرفَ
اللفظ عن حقيقته بلا مستند.^(١)

ولاستيعاب هذه الأبعاد اللغوية والعقدية، يشتملُ هذا المبحث
على استعراضٍ دقيقٍ للمطالب التالية:

(١) [(اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ٣، ص ٣٩٥؛
ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة، ج ١، ص ٢٣٥)]. [(ابن عبد البر،
التمهيد، ج ٧، ص ١٣١؛ ابن قدامة، ذم التأويل، ص ١٤)].

المطلب الأول:

المعنى اللغوي للاستواء وتقلبته التصريفية.

١. المادة المعجمية والاشتقاق الصرفي:

تتميز اللغة العربية بالدقة والبيان، وتتحدد معاني الألفاظ فيها بناءً على سياقها التركيبي وما تتعدى به من حروف الجر. ويدور لفظ (الاستواء) وهو مصدر الفعل الماضي (استوى) في لسان العرب، وفي المعاجم العربية حول أصل لغوي واحد، وهو السين والواو والياء (س و ي)، وهو أصل يدل في لسان العرب على ثلاثة أحوال تختلف دلالتها باختلاف التركيب ^(١)؛ على استقامة، واعتدال، وكمال، وتماثل بين شيئين، ويقال: استوى الشيء إذا اعتدل وتمّت أجزاؤه ^(٢)

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ، مادة (س و ي)، (١٤ / ٤٠٩-٤١١)؛ وانظر أيضاً: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٢٦هـ، ص ١٣١٤.

(٢) [(ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ١١٢؛ الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٦، ص ٢٣٨٣)].



، والصيغة الصرفية (اسْتَوَى) هي على وزن (افْتَعَلَ) المشتقة من الفعل الثلاثي (سَوَى)، وتفيد في تصاريف الكلام معاني التمام والتحول إلى حالة الكمال والانتهاء في الطبيعة أو الفعل^(١).

(١) [(الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٣٨، ص ٢٧٥؛ ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٠٨)].

٢. البناء السياقي وتغير الدلالة بحسب الحروف المتعدية:

أجمع أئمة اللغة والتفسير على أن الفعل (استوى) فعلٌ رحب الدلالة، ولا تنفصل حقيقته المرادة عن بنائه السياقي والحرف الذي يتعدى به في الجملة؛ حيث ينقسم استعماله في لسان العرب إلى ثلاثة أوجه قطعية^(١):

الوجه الأول (المطلق):

أن يرد الفعل في السياق مطلقاً بنحو لا يُعدَّى فيه بحرف ولا يتصل به مقترن، فهنا يمحس السياق معناه في "الكمال والتمام وبلوغ الغاية"، ومنه قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾^(٢) أي: كَمُلَ خَلْقُهُ وعقله^(٣).

(١) [الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٤؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣، ص ٢٢٥]

(٢) [القصص: ١٤]

(٣) [ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ١، ص ٤٢٨؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٣، ص ٣٩٨]



الوجه الثاني (المقترن بواو المعية): أن يقترن الفعل بواو المعية متلوّة باسم، فيتحول معناه سياقياً إلى "التساوي والتماثل في المقدار أو القيمة"، كقول العرب في أمثالهم: (استوى الماء والخشبة) أي: تساويا في المحاذاة والارتفاع^(١).

الوجه الثالث (المعدّى بـ "إلى"):

أن يتعدى الفعل بحرف الجر (إلى)، وفي هذا البناء السياقي يتضمن الفعل معنى "القصد، والإقبال، والتوجه التام نحو الشيء"، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٢) أي: قصد إليها إقناعاً وخلقاً^(٣).

(١) [ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ١٨٢؛ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص (٤٣٧)]
 (٢) [فصلت: ١١].

(٣) [(الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج ٧، ص ٣٢٥؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص (٢١٥)]

٣. انحصار دلالة الاستواء المعدّي بـ "على":

إذا جاء الفعل (استوى) في لسان العرب ومأثور خطاباتهم معدّي بحرف الجر (على)، فإن سياقه اللغوي ينحصر حصراً قاطعاً في معاني (العلو، والارتفاع، والصعود، والاستقرار)، ولا يحتمل في لسان العرب غيرها.^(١) ومن شواهد في النثر والقرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾^(٣)، وهي استعمالات حقيقية واضحة تدل على الارتفاع والاستقرار والعلو الفعلي فوق الشيء المذكور؛ وبناءً عليه فإن ورود آيات الاستواء على العرش بهذا البناء السياقي المحدّد (استوى + على) يوجب لغوياً إثبات العلو والارتفاع لله عز وجل فوق عرشه العظيم بما

(١) [الزخرف: ١٣].

(٢) [هود: ٤٤].

(٣) [الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١٣، ص ١٨٤؛ ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج ٥، ص ٦٥١].



يليق بجلاله، ويقمع كل محاولة لصرف اللفظ عن وضعه العربي الأصيل.^(١)

وبشكل أوضح:

١- الاستواء المطلق (غير المُعدَّى بحرف): ويأتي بمعنى الكمال والتمام والتناهي؛ ومنه قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَأَسْتَوَىٰ﴾^(٢)، أي: كَمُلَ خَلْقُهُ وَعَقْلُهُ.

٢- الاستواء المُعدَّى بحرف (إلى): ويأتي في اللغة بمعنى القصد والإقبال إلى الشيء؛ ومنه قوله عز وجل في سورة البقرة: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٣)، أي: قَصَدَ إِلَيْهَا وَعَمَدَ إِلَى خَلْقِهَا.

(١) [ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٧، ص ١٣١؛ ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص (٢١٢)].

(٢) [القصص: ١٤]

(٣) [فصلت: ١١]

٣- الاستواء المُعَدَّى بحرف (على): وهذا هو الموضع الشاهد في صفات الرب جل وعلا، فإذا عُدِّي الاستواء بـ (على) لم يحتمل في لغة العرب واللسان العربي إلا أربعة معانٍ محددة، وهي:

- العُلُوّ: أي ارتفع فوق الشيء وعلا عليه.
- الارتفاع: وهو مرادف للعلو والسمو عن السفل.
- الاستقرار: الثبات والفوقية المستقرة اللائقة.
- الصعود: رَقِيَ وصعد.

قال ابن جرير الطبري في تفسيره: «أولى المعاني بكلمة استوى: علا وارتفع»^(١).

(١) الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٢هـ، (١/ ٤٢٨).



وقال ابن قيم الجوزية في القصيدة النونية: ^(١)
وَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ
قَدْ حَصَّلَتْ لِعَارِفِ الرَّحْمَنِ
وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَهَكَذَا عَلَا وَكَذَا
رَفَعَ وَصَعَدَ الَّذِي هُوَ ثَانِي.

(١) ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ)، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (القصيدة النونية)، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٩هـ، (٢/٥٤٣).

المطلب الثاني:

المعنى الاصطلاحي والعقدي للاستواء عند السلف

الصالح (أهل السنة والجماعة).

١. الحد الاصطلاحي والتعريف الشرعي:

يُعرّف الاستواء في اصطلاح أهل السنة والجماعة بأنه: صفة فعلية خبرية ثابتة لله تعالى بنصوص الكتاب والسنة الإجماعية، تفيد علوه سبحانه وارتفاعه فوق عرشه العظيم علواً حقيقياً يليق بجلاله وعظمته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل^(١). وتُصنف هذه الصفة بأنها "فعلية" لأنها تتعلق بمشيئته سبحانه وفعله الذي دلّ عليه قوله ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى﴾، وهي "خبرية" لأن مصدر إثباتها العقل لا يستقل به، وإنما طريقها الخبر المحكم والوحي الصحيح^(٢).

(١) [الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص ٤١؛ اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ٣، ص ٣٩٧].

(٢) [ابن تيمية، الرسالة التدمرية، ص ٤٥؛ ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص ٢١٢].



فانعكس الفهم اللغوي للاستواء على المفهوم الاصطلاحي والعقدي عند الصحابة والتابعين وأئمة الحديث؛ حيث قرر السلف الصالح مفهوم الاستواء باعتباره صفةً ذاتيةً فعليةً خبريةً ثابتةً لله تعالى بالقرآن والسنة المتواترة.^(١)

(١) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ، (١٤٦ - ١٤٤ / ٥).

٢. الركائز الأساسية للمفهوم الاصطلاحي السلفي:

يقوم مفهوم الاستواء عند علماء السلف والأئمة المتبوعين على ركائز عقدية صارمة تحمي المعتقد من الانحراف، وتتمثل في الآتي^(١):

- إثبات المعنى الحقيقي (نفي التعطيل): وهو الإيمان بأن الاستواء له حقيقة ومفهوم ظاهر في اللسان العربي وهو العلو والارتفاع، فالله فوق العرش بذاته المقدسة بائناً من خلقه، وليس الاستواء مجرد مجاز أو استعارة^(٢).

- تفويض الكيفية الغيبية (نفي التكييف): وهو الإيقان بأن ذات الله لا تشبه الذوات، فكذلك صفاته لا تشبه الصفات؛ ولذا يُثبت السلف حقيقة الاستواء ويفوضون "كيفيته" إلى الله تعالى، لعدم

(١) [(الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص ٤٤-٤٦؛ ابن قدامة، إثبات صفة العلو، ص ١٥)]

(٢) [(ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٧، ص ١٣١)]



ورود نص يحدد هذه الكيفية، ولأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات^(١).

• تنزيه الباري عن لوازم المخلوقين (نفي التمثيل): استواء الله على عرشه لا يماثل استواء المخلوق على الدابة أو السفينة؛ فالمخلوق مستقر بحاجةٍ إلى ما استوى عليه، أما الله سبحانه فهو الغني عن العرش وعن كل شيء، والعرش وحملته محمولون بقدرته ومفتقرون إليه^(٢).

٣. حكاية الإجماع على هذا المفهوم وأثره في الوحدة:

لقد تتابعت كلمة أئمة الهدى على حكاية الإجماع القطعي على هذا المفهوم الاصطلاحي؛ حيث قرروا أن إثبات استواء الله على

(١) [(الخطيب البغدادي، رسالة في الصفات، ص ٣٢؛ ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، ج ١، ص ٢٣٨)]

(٢) [(الطحاوي، العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز، ص ٢١٥)].

عرشه وعلوه على خلقه هو من أصول الدين التي اجتمع عليها الصحابة والتابعون^(١). ومن ذلك ما نقله الإمام ابن عبد البر بقوله:

"أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك"^(٢).

هذا الاتفاق والوضوح الاصطلاحي كان الصخرة التي تكسرت عليها أوهام الفرق، وحفظت للأمة هويتها العقدية الموحدة بعيداً عن حيرة الفلسفات المشتتة لجمع المسلمين^(٣).

(١) [الأوزاعي، تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٩، ص ١٢٠؛ ابن جرير

الطبري، التبصير في معالم الدين، ص ١٤٢]

(٢) [ابن عبد البر، الاستذكار، ج ٨، ص ١٥٢].

(٣) [البغدادى، أصول الدين، ص ١١٢؛ الوادعي، التفرق العقدي وأثره على

الوحدة الإسلامية، ص ٩٢]



إذن يتلخص المفهوم العقدي للاستواء عند السلف
في النقاط التالية:

• إثبات الحقيقة ونفي المجاز: يعتقد السلف أن الله استوى على عرشه حقيقة لا مجازاً، استواءً يليق بجلاله وعظمته، ولا يشبه استواء المخلوقين بأي حال من الأحوال.^(١)

• علو الذات: الاستواء يثبت أن الله سبحانه وتعالى بذاته فوق العرش، بائنٌ من خلقه (أي منفصل عنهم ليس حالاً فيهم)، وعلمه محيط بكل مكان. «وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سماواته بائنٌ من خلقه، وعلمُهُ محيطٌ بجميع خلقه».^(٢)

(١) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن (ت: ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٥، ١٤١٨هـ، (٣/ ٣٩٦، أثر رقم: ٦٦٢).

(٢) «الإبانة عن شريعة النبوة والمدخل إلى المذهب في الفروع والمسائل» (المعروف بـ الإبانة الكبرى)، للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة

«قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه في كل مكان؟ قال: نعم، على العرش، وعلمه لا يخلو منه مكان»^(١).

• منع التكيف والتأويل: إن حقيقة الاستواء معلومة من حيث دلالة اللفظ في اللغة العربية (وهو العلو)، أما كيفية هذا الاستواء وصورته فهي غيب مستور لا يعلمه إلا الله^(٢)، والخوض فيه بالقياس العقلي بدعة وضلالة^(٣).

العكبري الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ). موضع النص: (المجلد الثالث - كتاب الرد على الجهمية)، حيث عقد باباً كاملاً بعنوان: "باب الإيمان بأن الله على عرشه بائن من خلقه وعلمه محيطٌ بخلقهِ".

(١) «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد، وكتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل، وكتاب «العلو للعلي الغفار» للإمام الذهبي (ص ١٧٦). رواية يوسف بن موسى القطان قال:

(٢) «مجموع الفتاوى»، المجلد الخامس (كتاب الأسماء والصفات)، ص (١٤١ - ١٤٥).

(٣) هذه الجملة هي صياغة تفسيرية معاصرة ومُلخّصة للقاعدة العقدية الشهيرة عند السلف، وتُعرى من حيث تفكيك المعنى الفكري واللفظي إلى



-قال ابن تيمية: «فاللفظ معلوم المعنى، مجهول الكيفية؛ فإن الاستواء معلوم، كما قال الإمام مالك... فنفى العلم بالكيفية ولم ينف العلم بالمعنى، ولأن اللفظ إذا لم يكن له معنى مفهوم لم يخاطبنا الله به..»،

-قال محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) في تقرير عقيدة السلف: «معنى الاستواء معلوم؛ وهو في اللغة: العلو والارتفاع والاستقرار. أما كيفية استواء الله عز وجل على عرشه فمجهولة؛

ثلاثة مستويات توثيقية رئيسية: (أصلها الأثري عن الإمام مالك، تحريرها النظري عند شيخ الإسلام ابن تيمية، وصياغتها المعاصرة عند الشُّراح كالشيخ ابن عثيمين). فالعبارة مبنية بالكامل على الأثر المتواتر عن الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، عندما سأله رجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ فأطرق مالك حتى علتة الرخصاء (العرق)، ثم قال: «الاستواء غير مجهول [وفي رواية: معلوم]، والكيف غير معقول [وفي رواية: مجهول]، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». أخرجه الإمام البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤) برقم (٨٦٦)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٦) بسند صحيح.

لأن الله أخبرنا أنه استوى، ولم يخبرنا كيف استوى، فالحوض في الكيفية بالقياس أو بالتوهم بدعة وضلالة».

• التلازم الشديد بين الإثبات والتنزيه : سار السلف على ضوء

الآية المحكمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١)؛ فأثبتوا الاستواء كما ورد بناءً على الشرط الثاني من الآية ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ونفوا التشبيه والمماثلة بناءً على الشرط الأول ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢). وهذه العبارة تمثل القاعدة الذهبية والميزان الكلي الذي بنى عليه أئمة السلف ومنهج أهل السنة والجماعة باب الأسماء والصفات بالكامل، ويُطلق على هذا

(١) [الشورى: ١١].

(٢) الصابوني، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن (ت: ٤٤٩هـ)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الرياض: دار العاصمة، ط ٢، ١٤١٩هـ، ص ١٧٥-١٧٨.



المسلك العلمي اسم "الجمع بين النفي والإثبات" أو "تنزيه بلا تعطيل، وإثبات بلا تمثيل".^(١)

(١) أصل هذا الاستدلال الفكري مأخوذ من تقارير أئمة السلف كنعيم بن حماد (شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣ / ٥٣٢)، وحرره ابن تيمية صياغةً وتأصيلاً في "الرسالة التدمرية" (ص ٢٢) وفي "العقيدة الواسطية"، وهو ذات التوجيه الذي جرى عليه المفسرون كابن كثير والقرطبي عند تفسير آية سورة الشورى.

المبحث الثاني:

الاستقراء القرآني لآيات الاستواء وتفسير السلف لها.

هو مبحث عقائدي ولغوي متكامل، يجمع بين حصر الآيات القرآنية التي ورد فيها استواء الرب سبحانه، وبيان المنهج التطبيقي الفعلي الذي سار عليه الصحابة والتابعون في فهمها وتفسيرها.

والانتقال من الضوابط اللغوية والاصطلاحية الكلية إلى فضاء النص الشرعي يُمثلُ قمةَ التوثيق العلمي؛ إذ لا مستند أقوى في تقرير مسائل الاعتقاد من تتبع خطابات الوحي وسبر سياقاتها الدلالية والموضوعية^(١). ومن هذا المنطلق، يأتي هذا المبحث ليعتمد منهجية "الاستقراء القرآني"، وهي المنهجية التي تتبع كافة المواضع التي ذكر الله سبحانه فيها صفة الاستواء على عرشه العظيم، بغية استخراج الدلالات اليقينية التي تشكل بنياناً مرصوفاً يقطع دابر الشك والتأويل^(٢).

(١) [(الشافعي، الرسالة، ص ٧٣؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١٣، ص ٣٤١)]
 (٢) [(الشاطبي، الموافقات، ج ٣، ص ١٤٢؛ الشنقيطي، أضواء البيان، ج ٢، ص ١٨٨)]



ولم تكن آيات الاستواء في سور القرآن الكريم مجرد سياقات عابرة، بل جاءت في سبعة مواضع محكمة، اقترنت بأفعال الخلق، والتدبير، والملك، مما يؤكد أن الاستواء صفة كمال حقيقية تليق بالذات الإلهية الفوقية بآئنة من خلقه^(١). وتكتمل حجية هذا الاستقراء بعضه بالنقول والأسانيد الثابتة عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين؛ الذين فسروا هذه الآيات بلسان عربي مبين، فقرروا المعنى الظاهر وعظموا النص الشرعي، مما حفظ على الأمة وحدتها الفكرية وحماها من الانقسام في متاهات المناهج الكلامية الحادثة^(٢). ولإحاطة هذا الاستقراء بجهاته العلمية والتفسيرية، يُقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

(١) [ابن جرير الطبري، جامع البيان، ج ١، ص ٤٢٨؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٣، ص ٤٢٠]

(٢) [اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ٣، ص ٣٩٥؛ ابن قدامة، ذم التأويل، ص ١٤]، [الذهبي، العلو للعلي الغفار، ص ٤٢؛ ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص ٢١٢]

المطلب الأول:

سياقات المواضع السبعة لصفة الاستواء في القرآن الكريم.

أولاً: الجرد الاستقرائي للمواضع السبعة لآيات الاستواء في القرآن الكريم وسياقاتها.

جاءت صفة استواء الله تعالى على عرشه في القرآن الكريم في سبعة مواضع محكمة^(١). واللافت للنظر من خلال المنهج الاستقرائي أن جميع هذه المواضع اتفقت في البناء اللفظي والسياقي؛ حيث وردت بصيغة الفعل الماضي (استوى) مقترنة بحرف الجر (على) متبوعةً بلفظ (العرش)^(٢). هذا التكرار والاتفاق اللفظي يُبطل دعاوى المجاز وصرف اللفظ عن ظاهره^(٣).

(١) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ج ٢، ص ١٨٨.

(٢) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي الدخيل الله، الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٨هـ، ج ٤، ص ١٢١٠.

(٣) ابن أبي العز الحنفي، علي بن علي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١٠، ١٤١٧هـ، ص ٢١٢.



وإليك جردًا تفصيليًا لهذه المواضع السبعة مرتبةً حسب ورودها في المصحف الشريف، مع بيان السياق العقدي لكل موضع:

١. موضع سورة الأعراف (الآية ٥٤):

النص الشريف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾.

الدلالة السياقية: جاء الاستواء هنا في سياق تقرير الربوبية الشاملة وعظمة الخلق؛ فالذي خلق هذا الكون الفسيح ودبر أمره، علا وارتفع فوق عرشه العظيم علوًا يليق بجلاله لإدارة ملكه.^(١)

٢. موضع سورة يونس (الآية ٣):

النص الشريف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾.

(١) ابن جرير الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ، ج ١٢، ص ٤٨٢؛ ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار طيبة، ط ٢، ١٤٢٠هـ، ج ٣، ص ٤٢٠.

الدلالة السياقية: اقترن الاستواء في هذا السياق بـ "تدبير الأمر"؛ مما يوضح أن علو الله تعالى على عرشه لا يعني غيبته عن ملكه، بل هو مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، وعلمه وتدبيره محيط بكل ذرة في الأكوان^(١).

٣. موضع سورة الرعد (الآية ٢):

النص الشريف: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾.

الدلالة السياقية: سياق الآية مبني على التفكير في الآيات الكونية المشهودة، وجاء الاستواء كأعظم مظهر من مظاهر عظمة الخالق التي توجب على العباد إفراده بالعبادة وتوحيده العقدي^(٢).

(١) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٨٤هـ، ج ٨، ص ٢٩٢.
(٢) البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد النمر، الرياض: دار طيبة، ط ٤، ١٤١٧هـ، ج ٤، ص ٣٠٠.



٤. موضع سورة طه (الآية ٥):

النص الشريف: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ .

الدلالة السياقية: هذا الموضع هو الأقصر لفظاً والأقوى حجة في الرد على المعطلة؛ إذ بدأت الآية باسم الله ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وجاء الاستواء صلة وإخباراً عن هذا الاسم الكريم لبيان أن رحمته سبحانه المحيطة بالخلق ناشئة من علوه وفوقيته على عرشه العظيم^(١).

٥. موضع سورة الفرقان (الآية ٥٩):

النص الشريف: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ ﴿٥٩﴾ .

الدلالة السياقية: خُتِمت الآية بقوله ﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾، وهو توجيه رباني صريح بأن العلم بصفات الله واستوائه يُتلقى

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ، ج ٥، ص ١٢٥.

من الوحي المعصوم والعلماء الخبراء بنصوص الكتاب والسنة، وليس من آراء المتكلمين^(١)

٦. موضع سورة السجدة (الآية ٤):

النص الشريف: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾.

الدلالة السياقية: سياق ترهيب وتذكير بقطع التعلق بالمخلوقين؛ فالأمر كله لله العلي الأعلى فوق عرشه، ومادام هو المستوي وحده فوق الخلق، فلا ولي ولا شفيع بحق سواه، وهو ما يربط الاستواء بتوحيد الألوهية والعبادة تلازمًا وتكاملاً^(٢).

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٦، ص ١٢٠.

(٢) السمعاني، منصور بن محمد، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر إبراهيم،

الرياض: دار الوطن، ط ١، ١٤١٨هـ، ج ٤، ص ٢٤٢.



٧. موضع سورة الحديد (الآية ٤):

النص الشريف: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ﴾.

الدلالة السياقية: يجمع هذا الموضع بين أصليين عقديين: إثبات علو الذات الفوقي ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ﴾، وإثبات الإحاطة العلمية والمعية العامة بالخلق ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ﴾؛ فالله فوق العرش وعلمه محيط بكل مكان، وهو المفهوم السلفي الذي يصون وحدة الأمة العقائدية^(١).

(١) اللالكائي، هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد حمدان، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٢هـ، ج ٣، ص ٤٠٢.

ثانياً: المنهج التفسيري للسلف الصالح في تلقي آيات الاستواء وإمرارها.

تميز منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى المتبوعين بالانضباط والاتساق في تلقي آيات الاستواء؛ إذ لم يُنقل عن أحدٍ منهم صرف اللفظ عن ظاهره أو تأويله بمصطلحات المدارس الكلامية الحادثة، بل تلخصت طريقتهم في التسليم للوحي، وإثبات المعنى الظاهر، وتفويض الكيفية الغيبية.^(١)

ويمكن تلخيص معالم منهجهم التفسيري في النقاط التالية:

١. إمرار النصوص كما جاءت مع إثبات معانيها.

كانت القاعدة المطردة عند أئمة السلف في التعامل مع آيات الاستواء والصفات الخيرية هي قولهم:

(١) اللالكائي، هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد حمدان، الرياض: دار طيبة، ط ١، ١٤٠٢ هـ، ج ٣، ص ٣٩٥.



"أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ"^(١) والمقصود بالإمرار هنا هو إبقاؤها على ظاهرها اللغوي المفهوم، وعدم التعرض لها بالتحريف أو التأويل الذي يفرغ اللفظ من محتواه؛ لأن اللفظ إنما يُمرّ إذا كان له معنى واضح يفهم منه، أما الألفاظ المبهمة فلا يقال فيها أمرؤها.^(٢)

٢. التفريق القطعي بين المعنى والكيفية.

أصل السلف الصالح ضابطاً فكرياً حاسماً في التفسير يمنع الانزلاق نحو التشبيه أو التعطيل؛ وهو أن "المعنى معلوم، والكيف مجهول"^(٣). ويتجلى هذا في مقولة الإمام مالك بن أنس الشهيرة حين سئل عن كيفية الاستواء فقال: "الاستواء غير مجهول،

(١) نقله ابن عبد البر عن جماعة من العلماء منهم سفيان بن عيينة والأوزاعي. ينظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ، ج ٧، ص ١٣١.

(٢) ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، ذم التأويل، تحقيق: بدر البدر، الكويت: دار الدار الكوثر، ط ١، ١٤٠٦هـ، ص ١٤.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ، ج ٥، ص ٣٦٥.

والكيف غير معقول"^(١). فمعاني الاستواء في لسان العرب (العلو والارتفاع) معلومة وظاهرة وخوطف الناس بها ليعقلوها، أما كيفية هذا الاستواء وصفته الغيبية فهي مما استأثر الله بعلمه^(٢).

٣. تقديم النقل وتعظيم النص الشرعي.

انطلق السلف في تفسيرهم من تقديم النص على العقل، معتبرين أن العقل البشري تابعٌ للوحي ومصدقٌ له، وليس حاكماً عليه^(٣)؛ ولذلك رأوا أن محاولة الخوض في آيات الاستواء بضرب الأمثال

(١) أخرجه البيهقي بسند صحيح عن عبد الله بن وهب عن مالك. ينظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله الحاشدي، جدة: مكتبة السوادى، ط ١، ١٤١٣هـ، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٢) الصابوني، أبو عثمان إسماعيل، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تحقيق: بدر البدر، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ط ١، ١٤١٥هـ، ص ٤٤.

(٣) لخطيب البغدادي، أحمد بن علي، رسالة في الصفات، تحقيق: محمد بن رزق الطرهوني، الرياض: دار الأثرى، ط ١، ١٤٢١هـ، ص ٣٢.



العقلية أو الأقيسة الفلسفية هي من البدع المحدثّة التي تفرّق الأمة
وتشتت عقيدتها الصافية.^(١)

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الصواعق المرسلة على الجهمية
والمعطلة، تحقيق: علي الدخيل الله، الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٨هـ،
ج ٤، ص ١٢١٥.

المطلب الثاني:

الأثار والنقولات التفسيرية عن الصحابة والتابعين.

تواترت الآثار عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين في تفسير هذه الآيات السبع، مجمعين على إثبات حقيقة العلو، ومن أبرز هذه النقولات:

١- أثر أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها (ت: ٦١هـ):

نُقل عنها بإسناد ثبت قولها في الاستواء: "الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ".^(١)

(١) أثر أم سلمة رضي الله عنها: أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، مرجع سابق، (٣/ ٣٩٧، أثر رقم: ٦٦٣)؛ وأخرجه أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) في كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٢٣هـ، (٣/ ٤١، أثر رقم: ٣٦٥). والبيهقي في الأسماء والصفات من طريق ابن وهب، عن أبي صخر، عن أبي كنانة القرشي، عن أمه، عن أم سلمة، والصابوني



في عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ذكره في المجلد الأول مسنداً إلى أم سلمة رضي الله عنها. وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ذكر الترجمة لبعض رواة هذا الإسناد وأورد الأثر في ترجمة (محمد بن عمر بن كبيشة). وهذا الأثر لا يصح إلى أم سلمة رضي الله عنها من جهة الإسناد، وإن كان معناه صحيحاً وموافقاً لعقيدة أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات بلا تكيف، وقد ذكر علماء الحديث وشرح العقيدة (ومنهم الحافظ الذهبي وابن تيمية) على أن نسبة هذا القول إلى أم سلمة رضي الله عنها ضعيفة لا تصح؛ لضعف بعض الرواة في إسناد هذا الطريق، مثل "أبي كنانة" (محمد بن أشرس)، وجهالة "أبي عمير الحنفي".

-وأبو كنانة (محمد بن أشرس الأنصاري): هو علة الحديث الرئيسة؛ قال عنه الإمام الإسماعيلي: "مجهول"، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: "حديثه منكر"، وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال: "هذا أثر منكر، ومحمد بن أشرس ليس بثقة".

-أبو عمير الحنفي: مستور أو مجهول الحال لا يُحتج بنقله المنفرد. -أم الحسن (والدة الحسن البصري): روت عن أم سلمة، وروايتها مقبولة في الجملة لكن الإشكالية فيمن روى عنها في هذا السند. والشيخ الألباني (في مختصر العلو) حكم على الأثر بـ الضعف الشديد، وذكر أن النسبة لأم سلمة رضي الله عنها باطلة إسناداً.

وهذا القول نُقل في مضمونه وصح عن أئمة السلف، وأشهر من قاله بهذا اللفظ أو ما يقاربه هو التابعي ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرأي) شيخ الإمام مالك، وعن الإمام مالك بن أنس نفسه بإسناد صحيح كالشمس، عندما جاءه

ومعنى الأثر يتطابق مع مذهب السلف الصالح في إثبات الصفات، ويدل على قواعد أربع لا بد من ذكرها:

١- الاستواء غير مجهول (معلوم): أي أن معناه في لغة العرب واضح ومفهوم، فهو العلو والارتفاع والاستقرار.

٢- كيف غير معقول (مجهول): أي أن كيفية استواء الله على عرشه لا تدركها العقول، ولا يعلمها إلا هو سبحانه.

٣- الإقرار به إيمان: وجوب التصديق بهذه الآيات والنصوص كما وردت بلا تحريف.

٤- الجحود به كفر: إنكار ما أثبتته الله لنفسه أو نفي صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة.

رجل يسأله عن كيفية الاستواء فغضب وقال قولته المشهورة: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".



٢- أثر ابن عباس رضي الله عنهما (ت : ٦٨ هـ) :

تعددت الآثار المروية عن حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في آيات العرش والاستواء؛ فمنها ما هو في أعلى درجات الصحة، ومنها ما ضعفه المحققون لوجود كذايين أو مجاهيل في أسانيدها، فيما يلي التفصيل والتحقيق العلمي لأبرز الآثار المنقولة عنه في هذا الباب :

الأثر الأول: تفسير الاستواء بـ (الارتفاع والعلو) في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(١) قال ابن عباس: "أي ارتفع وعلا".^(٢)

(١) [فصلت: ١١]

(٢) الأثر صحيح وثابت عنه بمجموع طرقه؛ وهو موافق للأثر الثابت الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه متصلاً عن ابن عباس في تفصيل خلق الأرض قبل السماء ثم الاستواء والعلو. وقد علقه الإمام البخاري في صحيحه في قصة خلق الأرض والسماء مطوّلة عن ابن عباس، وفيها: «ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين». وفي تفسير البغوي والسمعاني: نقلاً بالاتفاق والوجه عن ابن عباس صراحة؛ حيث قال البغوي: «قال ابن عباس وأكثر مفسري السلف: أي ارتفع إلى السماء».

الأثر الثاني: علو الله وفوقيته على العرش (أثر عكرمة عن ابن عباس) في قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ فِيهِمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾^(١)، قال ابن عباس: "ولم يستطع أن يقول من فوقهم؛ لعلمه أن الله من فوقهم"^(٢).

الأثر الثالث: تفسير الاستواء بـ (صعد أمره) : « ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٣) "يعني: صعد أمره إلى السماء" «^(٤).

(١) [الأعراف: ١٧].

(٢) إسناده صحيح؛ ورجاله ثقات. قال الحافظ الذهبي وشيخ الإسلام ابن تيمية: "هذا أثر صحيح ثابت عن ابن عباس من طريق عكرمة". وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره بسند صحيح عن سفيان عن عكرمة، عن ابن عباس، وفي كتاب العلو للحافظ الذهبي أخرجه واستدل به على إثبات الفوقية لله تعالى.

(٣) [فصلت: ١١].

(٤) أخرجه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات من طريق محمد بن مروان السُّدِّي الصغير، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس. وقال الإمام البيهقي نفسه: "هذا النقل عن ابن عباس فيه ضعف لضعف ناقله وهو الكلبي". فالأثر ضعيف جداً ولا يصح؛ لأن هذا الإسناد يُعرف عند المحدثين بـ "سلسلة الكذب" أو "أوهى الأسانيد"؛ فالكلبي متروك ومُتهم بالوضع، والسُّدِّي الصغير كذاب.



الأثر الرابع: تفسير الاستواء بـ (قَعَدَ أو استقر): يُنقل عن ابن عباس أنه قال في الاستواء: "قعد" أو "استقر".^(١)

الخلاصة :

المحفوظ والثابت الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما في آيات الاستواء والعرش هو إثبات العلو، والارتفاع، والفوقية لله سبحانه وتعالى فوق عرشه بما يليق بجلاله، وهو نفس التفسير الذي تلقاه عنه تلميذه المباشر مجاهد بن جبر (علا على العرش).

(١) رُوي في أجزاء حديثية متأخرة مثل كتاب السنة لابن شاهين وغيره، وهو أثر باطل ومنكر لا يثبت عن ابن عباس مطلقاً. قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال وسير أعلام النبلاء: "لم يثبت عن ابن عباس من طريق صحيح لفظ (قعد)، وإنما الثابت والمنقول بالصحة هو (علا وارتفع)". ونصّ إسحاق بن راهويه على نكارة لفظ القعود في صفات الرب عز وجل.

٣- أثر أبي العالية رفيع بن مهران (ت: ٩٣ هـ):

قال في تفسير آيات الاستواء: ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾:
"ارْتَفَعَ، فَلَمَّا خَلَقَ السَّمَاءَ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ".^(١)

(١) أثر أبي العالية: حسن صحيح وثابت بلا ريب. وتفسيره لـ (استوى) بـ (ارتفع) يُعد حجر زاوية في تفاسير أهل السنة، لإثبات أن استواء الله على عرشه هو علوّ وارتفاع حقيقي يليق بجلاله، سبحانه، دون تكييف أو تمثيل. أخرجه البخاري تعليقا في صحيحه، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر (ت: ٣٦٩ هـ) في كتاب العظمة، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤٠٨ هـ، (٢/ ٦٠٣، أثر رقم: ٢٢٨).

وجاء هذا الأثر عن أبي العالية رفيع بن مهران من طريقين أساسيين:
الطريق الأول (وهو الأصح والأقوى): علّقه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، (باب: وكان عرشه على الماء) بصيغة الجزم، فقال: «قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: ارْتَفَعَ، ﴿فَسَوَّيْنَاهُ﴾: خَلَقَهُنَّ». وفي تفسير الطبري: وصله الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره بسنده قال: حدثنا محمد بن أبان البلخي، ثنا أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن أبي العالية به.

وفي تعليق التعليق للحافظ ابن حجر: وصله من طريق الطبري المذكور آنفاً.



وهذا الأثر ثابت وصحيح بمجموع طرقه وشواهده، وهو عمدة عند علماء أهل السنة في تفسير صفة الاستواء بالارتفاع والعلو. وقد حظي الأثر بعناية فائقة، حيث علّقه الإمام البخاري في صحيحه بصيغة الجزم، وقد اعتمده الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره كأحد الوجوه الأساسية للغة العرب، ورجح أن استوى إلى السماء تعني علا عليها وارتفع، واستشهد به شيخ الإسلام ابن تيمية (في مجموع الفتاوى) مراراً وقال: "هذا هو التفسير المعروف عن السلف"، مؤكداً أن تفسير الاستواء بالارتفاع والعلو هو إجماع

الطريق الثاني: تفسير الطبري واللالكائي: من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية به. وتعليق البخاري للأثر بلفظ الجزم (قال أبو العالية) يدل على صحته وثبوته عنده عن أبي العالية.

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني (في فتح الباري): نص على أن الطريق الأول الذي أخرجه الطبري بإسناد "محمد بن أبان عن أبي بكر بن عياش عن حصين" هو طريق حسن صحيح.

وأما الطريق الثاني فقد أشار بعض العلماء (كابن حبان والذهبي) إلى أن طريق "أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس" فيه ضعف يسير بسبب سوء حفظ أبي جعفر الرازي، ولكن الطريق الأول يُقويه ويُغني عنه، مما يجعل الأثر ثابتاً لا مطعن فيه.

التابعين. وساقه الحافظ الذهبي (في كتاب العلو) محتجاً به وجزم بنسبته لأبي العالية، واعتبره حجة واضحة في إثبات العلو فوق العرش، وذكر الشيخ الألباني (في مختصر العلو) -بعدما صحح الأثر بمجموع طرقه- أن تعليق البخاري له وتخريج الطبري لإسناده كافيان في ثبوته الاحتجاجي.



٤- أثر مجاهد بن جبر (ت: ١٠٤هـ):

وهو تلميذ ابن عباس وإمام المفسرين، قال في تفسير قوله تعالى:

﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(١): "عَلَا عَلَى الْعَرْشِ".^(٢)

(١) [الأعراف: ٥٤].

(٢) أثر مجاهد بن جبر: أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) تعليقاً في صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] وهو رب العرش العظيم بصيغة الجزم المقبولة، فقال: «وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَسْتَوَىٰ﴾: عَلَا عَلَى الْعَرْشِ». انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، (١٣/٤٠٣)؛ وأخرجه موصولاً الطبري في جامع البيان. (١/٤٢٨)، وصله الإمام محمد بن يوسف الفريابي في تفسيره بسنده عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ قال: علا على العرش. وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي أخرجه مسنداً في بيان الآيات الواردة في استواء الرب سبحانه. وفي تغليق التعليق للحافظ ابن حجر ساق السند متصلاً من طريق الفريابي مسنداً، ليُبين مَنْ وصل تعليق البخاري.

وأطبقت كلمة كبار المحدثين والفقهاء على صحة الأثر وثبوته عقيدةً وروايةً، فالحافظ ابن حجر العسقلاني (في فتح الباري) بعد أن نصّ على أن الأثر وصله الفريابي بإسناد صحيح، وقال: "تفسير مجاهد بـ (علا) هو أصح الوجوه المنقولة عن السلف في الاستواء".

وشيوخ الإسلام ابن تيمية (في مجموع الفتاوى) يبين قوة هذا الإسناد بقوله: "ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، فهو كتاب صحيح تلقاه العلماء بالقبول". وأوضح أن انقطاع السماع بين ابن أبي نجيح ومجاهد في بعض المواضع لا يضر هنا؛ لأن لقارئ الثبوت وصحة النسخة التاريخية وزناً حاسماً أجمع عليه المحدثون.

والحافظ الذهبي (في كتاب العلو): ساق الأثر جازماً بصحته، ومحتجاً به على أن عقيدة السلف الصالح مبنية على إثبات العلو الذاتي والارتفاع الحقيقي لله فوق عرشه دون تشبيه أو تمثيل.

والشيخ الألباني (في مختصر العلو): حكم عليه بـ الصحة الصريحة، وقال: "وصله الفريابي بسند صحيح عن مجاهد".

تنبيه عقدي مهم:

لِمَ احتج السلف بهذا الأثر؟ يُمثل أثر مجاهد هذا (مع أثر أبي العالية السابق) رداً صريحاً ومبكراً على الفرق الكلامية (كالجهمية والمعتزلة) الذين زعموا أن معنى (استوى) هو (استولى)، وحصر مجاهد المعنى في (علا وارتفع) يبطل مجازات التأويل، ويثبت أن علو الله فوق عرشه علو مباين لمخلوقاته يليق بجلاله العظيم سبحانه.



هذا الأثر صحيح وثابت في أعلى درجات الصحة عن إمام
المفسرين مجاهد بن جبر رحمه الله، وقد حظي بقبول أئمة الإسلام
كعمدة في إثبات صفة العلو والارتفاع فوق العرش؛ حيث جزم به
الإمام البخاري في صحيحه.

٥- أثر التابعي ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرأي) المتوفى سنة (١٣٦هـ) :

اللفظ المشهور عنه: "الاستواء غير مجهول،
والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ،
وعلينا التصديق".^(١)

(١) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي أخرجه بسنده (٣/ ٣٩٨) (رقم ٦٦٥) من طريق يحيى بن آدم، عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق". وفي الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري (٣/ ١٦٤) أخرجه في المجلد الثالث، وفي الأسماء والصفات للبيهقي أخرجه في باب ما جاء في الاستواء، وفي ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ذكره مسنداً في كتابه. وقال أبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٢٧): "سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال: الاستواء معقول، والكيف مجهول، والإيمان به - قال ابن الجراح - واجب، والله عز وجل لا يحد".



وفي الاستذكار للحافظ ابن عبد البر (٢ / ٥٢٨): "وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ قال: استواؤه حق معلوم، وكيفيته مجهولة".

والإسناد صحيح ثابت؛ رجاله أئمة جبال، فسفيان بن عيينة وإبراهيم بن آدم من أوثق الناس. قال ابن تيمية (في مجموع الفتاوى): "هذا الكلام منقول عن ربيعة الرأي من غير وجه بإسناد صحيح". قال الحافظ الذهبي (في العلو): "هذا ثابت عن ربيعة".

٦- أثر مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ):

قال في تفسير آية طه: "استوى: أي استقر، وهو أعلى خلقه وأقربهم منه." (١)

(١) أثر مقاتل بن سليمان: موجود في النص المطبوع والمخطوط من تفسيره (عند الآية ٥ من سورة طه)، حيث قال: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» يعني: استقر، وهو أعلى خلقه وأقربهم منه»، وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، والبرهان للزركشي نُقل الأثر عن مقاتل في باب ما جاء في الاستواء؛ حيث حكاه مقاتل والكلبي وجعلوه وجهاً من وجوه التفسير، وفي الدر المنثور للسيوطي عزاه إلى مقاتل بن سليمان عند تفسير آيات الصفات والعرش. وأما كلام المحققين في مقاتل بن سليمان من حيث منزلته في التفسير؛ ذكروا أنه إمام كبير، واسع المعرفة بالقرآن وأسباب النزول؛ قال الإمام الشافعي: "من أراد أن يتبحر في التفسير فهو عيال على مقاتل بن سليمان". وأما في الحديث ورواية الأثر فحكم عليه أئمة الجرح والتعديل (كالبخاري، والنسائي، ووكيع) بأنه "متروك الحديث" ورموه بالكذب في الأسانيد المرفوعة. وبناءً عليه، فإن تفسيره يُقبل كوجه لغوي وتفسيري تاريخي، ولكن لا يُحتج به في إثبات السنن المسندة.

وانظر "ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (ط١، ١٤٢٦هـ، ٢/ ٣٦٥)



هذا الأثر ثابت وصحيح النسبة إلى مقاتل بن سليمان في تفسيره، وقد نقله عنه وعزاه إليه جمع من الأئمة والمصنفين في كتب العقيدة والتفسير.

وأما حكم المحققين من حيث اللفظ الاعتقادي (تفسير الاستواء بـ "استقر") :

فقد رأي المحققون من علماء العقيدة^(١) قبول لفظ "استقر" الذي أطلقه مقاتل لأن معنى "استقر" صحيح في لغة العرب، وهو أحد المعاني الأربعة المشهورة للاستواء (علا، وارتفع، وصعد، واستقر). قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "وقال عبد الله بن المبارك ومن تابعه من أهل العلم وهم كثير أن معنى استوى على العرش استقر" وعزاه أيضاً لابن قتيبة.

(١) كابن تيمية وابن القيم وابن عبد البر وغيرهم رحمهم الله تعالى.

وقال ابن القيم في النونية:

ولهم عبارات عليها أربعٌ

قد حُصِّلت للفارس الطعانِ

وهي استقر وقد علا وكذلك ارت-

فع الذي ما فيه من نكرانِ

لكن هنا تحذير وضابط:

فمع قبولهم للفظ لغوياً، أكد المحققون على وجوب الإيمان بـ "استقرارٍ يليق بجلال الله" دون تكييف، أو تشبيه باستقرار المخلوق الحسي الحامل والمحمول؛ لأن الله غني عن العرش والعرش محمول بقدرته^(١).

(١) مع قبولهم للفظ لغوياً، أكد المحققون على وجوب الإيمان بـ "استقرارٍ يليق بجلال الله" دون تكييف، أو تشبيه باستقرار المخلوق الحسي الحامل والمحمول؛ لأن الله غني عن العرش والعرش محمول بقدرته. ولقد أنكر بعض المتكلمين لفظ "استقر" إنكاراً شديداً وعابوا على مقاتل استخدامه، ورموه بسبب هذا اللفظ بالتجسيم والتشبيه، فقال الحافظ



٧- أثر إمام دار الهجرة مالك بن أنس المتوفى سنة (١٧٩هـ):

جاءت قصة الإمام مالك بالفاظ متقاربة، أشهرها حين دخل عليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، كيف استوى؟.

فأطرق مالك وعلاه الرضاء (العرق) غضباً من السؤال، ثم قال قوله الشهيرة: " الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب،

ابن حجر ناقلاً عن ابن بطال المالكي في فتح الباري: "وأما قول المجسمة معناه الاستقرار ففسد، لأن الاستقرار من صفات الأجسام، ويلزم منه الحلول والتناهي، وهو محال في حق الله تعالى". لهذا اعتبروا مقاتل بن سليمان في العقيدة مفراطاً في الإثبات حتى وقع في عبارات توهم التشبيه.

الخلاصة: الأثر صحيح النسبة كتابةً وتفسيراً لمقاتل بن سليمان. وتفسيره بـ (استقر) هو وجه لغوي قبله أئمة السلف وضبطوه بضابط "عدم

التكييف والتشبيه" لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء (أو ضالاً) ؛ وأمر به فأُخرج".^(١)،
وسياتي إن شاء الله تعالى الكلام عنه^(٢).

(١) أُخرج هذا الأثر بأسانيد متعددة وصحيحة، ومن أبرز من خرّجه: كتاب الأسماء والصفات للبيهقي: أخرجه بسند صحيح عن عبد الله بن وهب (تلميذ الإمام مالك المباشر) قال: كنا عند مالك فدخل رجل... فذكر القصة. وفي كتاب الحلية لأبي نعيم الأصبهاني: أخرجه في ترجمة الإمام مالك. وفي عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: أخرجه من طريق جعفر بن ميمون عن الإمام مالك. وفي الاستذكار للحافظ ابن عبد البر: أخرجه وساقه في مسألة الاستواء.

والإسناد صحيح وثابت في أعلى درجات الصحة من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق يحيى بن يحيى التميمي وغيرهما عن مالك. قال الحافظ ابن حجر (في فتح الباري): "أخرجه البيهقي بإسناد جيد." وقال الحافظ الذهبي (في تذكرة الحفاظ والعلو): "هذا الأثر ثابت عن مالك رحمه الله، وهو مذهب السلف." وقال الشيخ الألباني (في مختصر العلو): "إسناده صحيح جداً، وهو من أصح ما يُروى عن مالك."

فائدة علمية في ضبط اللفظ (معلوم ومجهول):

يظن البعض أن هناك تعارضاً بين لفظ (الاستواء معلوم) ولفظ (الاستواء غير مجهول)، والصواب أن المعنى واحد تماماً؛ فـ "غير مجهول" تعني لغوياً "معلوم"، والمعنى العام المتفق عليه بين المحققين أن معنى الاستواء



وتكشف هذه الآثار أن السلف لم يكونوا يمرون على أفاظ الاستواء دون فهم لمعناها اللغوي، بل كانوا يثبتون المعنى (العلو والارتفاع) ويفوضون الكيفية.

في لغة العرب معلوم (وهو العلو والارتفاع)، أما الكيفية الحقيقية لذات الله وصفاته فهي التي يعجز العقل عن إدراكها أو تكييفها، فوجب تفويض الكيف واليقين بالمعنى الثابت في الآية.

(٢) في الفصل الثالث: النقول والآثار العقدية عن الأئمة الأربعة في صفة الاستواء (جمع وتوثيق).

المطلب الثالث:

دحض تأويل "الاستواء" بالاستيلاء والقهر لغوياً وعقدياً.

دحض تأويل "الاستواء" بالاستيلاء والقهر يرتكز عند أهل السنة والجماعة على أصول لغوية وعقدية واضحة؛ فالاستواء في اللغة العربية حقيقة في العلو والارتفاع والاستقرار، ولا يعرف في لغة العرب بمعنى "الاستيلاء"^(١)، والتأويل به يُبطل حقيقة الصفة ويفتح باباً للتعطيل، وقد ذهبت بعض الفرق الكلامية (كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة المتأخرين) إلى تأويل "استوى" بمعنى "استولى ومَلَكَ"، مستدلين ببيت شعر مجهول النسبة يُعزى للأخطل النصري:

(قد استوى بشرٌ على العراق *** من غير سيفٍ ودمٍ مهراقٍ).

ويرد علماء السلف وعلماء اللغة والنحو، كالإمام الذهبي وابن القيم، على هذا التأويل من عدة أوجه علمية صارمة منها:

الوجه اللغوي: إن لفظ "استولى" في لغة العرب لا يُقال إلا لمن كان منازعاً على مُلك أو سلطان ثم غلب وقهر واستولى عليه، أو أن

(١) قد قال بعضهم: إلا بقريظة.



العرش كان خارجاً عن قهره وسيطرته فاستولى عليه بعد ذلك، وهذا باطل إجماعاً؛ فالله مالك الملك وقهار السماوات والأرض أزلاً وأبداً. والله سبحانه وتعالى لم يكن له منازع في عرشه قط، فقولهم "استولى" يقتضي ضمناً أن العرش كان تحت يد غيره ثم غلبه الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.^(١)

دلالة اللفظ: أصل مادة (ا س ت و ي) في لغة العرب تدور على التمام والاستقرار والعلو. قال ابن فارس في مقاييس اللغة: "السين والتاء والواو والياء أصلٌ صحيح يدل على تمام الشيء وصحته".

التعدية بـ (على): إن الفعل "استوى" إذا عُدي بحرف (على) في لغة العرب، فإنه لا يفيد البتة معنى "الاستيلاء"، بل يفيد العلو والارتفاع. تقول العرب: "استوى فلان على السرير"، أي علا عليه وارتفع.

(١) ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، ص ١٠٢-١٠٥. بتصريف

الوجه التفسيري وفساد المطاردة : لو كان "استوى" بمعنى "استولى"، لصحَّ أن يقال : (الله استوى على الأرض، وعلى الجبال، وعلى البحار)؛ لأن الله مستولٍ ومالك لكل هذه المخلوقات. لكن القرآن خصَّ الاستواء بـ العرش في جميع المواضع السبعة، مما يدل على أنه فعل خاص بالعرش وهو العلو والاستقرار اللائق بجلاله .^(١)

إسقاط الاستدلال ببيت الأخطل : البيت مجهول أو مطعون في نسبته للأخطل، ولا يُحتج به في مقابلة نصوص الوحي، والاستدلال بشعر نصراني مجهول النسبة ومتأخر، وترك لسان العرب الصريح والقرآن الفصيح، هو مسلك باطل في الاستدلال المنهجي واللغوي.

التعطيل المقنع: التأويل بالاستيلاء يُعد في حقيقته تعطيلًا لحقيقة الصفة الثابتة في الكتاب والسنة، وصرفاً للفظ عن ظاهره المتبادر إلى الذهن الذي خوطب به العرب، دون دليل قطعي يستوجب هذا الصرف.

(١) ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ)، الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٨هـ، (١٣٠٨ - ١٣٠٣ / ٤) بتصرف



مخالفة منهج السلف الصالح: القاعدة المجمع
عليها عند الصحابة والتابعين في باب الأسماء والصفات
هي: إثباتها بلا تكييف، وتنزيهها بلا تحريف.

الفصل الثاني

التراجم المختصرة
للأئمة الأربعة
ومواقفهم من
المدارس الكلامية



الفصل الثاني:

التراجم المختصرة للأئمة الأربعة ومواقفهم

من المدارس الكلامية.

في هذا الفصل يُبين أن دراسة مواقف الأئمة الأربعة المتبوعين (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل -رحمهم الله-) من القضايا العقدية والمدارس الكلامية، تمثل ركيزة أساسية في فهم المنهج السلفي الأصيل.

فقد شهدت عصور هؤلاء الأئمة الأعلام بدايات نشوء الفرق الفكرية وبروز علم الكلام، وتأثرت الساحة الإسلامية بظهور مقولات غريبة عن النقاء العقدي الذي كان عليه الصحابة والتابعون.

ولم يكن الأئمة الأربعة مجرد فقهاء ينحصر دورهم في الفروع والعمليات، بل كانوا حماة للشريعة، وحراساً للعقيدة، وصخرة تحطمت عليها أمواج البدع والأهواء. ومن هنا، يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على سير هؤلاء الأئمة الأعلام من خلال تراجم مختصرة تبرز مكانتهم العلمية والروحية، ثم ينتقل لبيان مواقفهم

الحازمة والمؤصلة لغوياً وعقدياً من المدارس الكلامية ومناهج التأويل والتعطيل.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، ومن خلالهما نسعى إلى إبراز وحدة المنهج العقدي عند الأئمة الأربعة، والتأكيد على أن اختلافهم في فروع الفقه لم يكن يوماً اختلافاً في أصول الاعتقاد، بل كانوا يداً واحدة في تقرير عقيدة السلف الصالح ورد التأويلات المحدثّة على النحو الآتي:



المبحث الأول:

مدرسة العراق (الإمامان أبو حنيفة وأحمد بن حنبل)

شهدت أرضُ العراق تاريخياً مخاضاً فكرياً وعلمياً هائلاً، حيث كانت مهداً للعديد من التيارات العقدية والمدارس الفقهية، وفي هذا السياق الجغرافي والمعرفي برزت "مدرسة العراق" ممثلةً في إمامين من أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة: الإمام أبي حنيفة النعمان (ت: ١٥٠هـ) والإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)^(١). ولم يكن الجمعُ بينهما في هذا المبحث مجرد رابطٍ جغرافي محصن، بل هو جمعٌ ينبثق من وحدة المرجعية العقدية في أصول الدين الكبرى، وفي مقدمتها إثبات صفة الاستواء وعلو الباري سبحانه على خلقه، رغم ما عُرف عن الإمامين من تباينٍ في المسالك الأصولية الفرعية بين مدرستي "الرأي" و"الحديث"^(٢).

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢هـ، ج ١٥، ص ٤٤٥؛ ج ٥، ص ١١٢.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ، ج ٢٠، ص ١٠-١٥.

لقد واجه الإمامان أبو حنيفة وأحمد - كلٌّ في عصره وعبر بيئته العراقية - بواكير الفتن الفكرية وحركات التعطيل والتأويل الجهمي والاعتزالي في مهدها، فكانت ردودهم العقدية والمنهجية صمام أمانٍ صان هوية الأمة من التشتت^(١).

وحين حاولت المدارس الكلامية المتأخرة قسر نصوصهما لتوافق مناهجها الحادثة، جاء التوثيق التاريخي المسند ليؤكد براءتهما من مسالك التعطيل أو التفويض المطلق المنكر للمعنى، مثبتاً أن المذهب الفقهي لكليهما تلازم عضويّاً مع الأصل الاعتقادي السلفي القائم على إمرار نصوص الاستواء بلسان عربي مبين^(٢).

(١) اللالكائي، هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد حمدان، الرياض: دار طيبة، ط ١، ١٤٠٢هـ، ج ١، ص ١٥٤.
(٢) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، تحقيق: علي الدخيل الله، الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٨هـ، ج ٤، ص ١٢١٠.



وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تتبع المسار العقدي والمنهجي
لمدرسة العراق في التعامل مع صفة الاستواء عبر المطالب التالية^(١):

(١) ابن أبي يعلى، محمد بن الحسين، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد
حامد الفقي، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧١هـ، ج ١، ص ٢٤١؛
الملا علي قاري، علي بن سلطان، شرح الفقه الأكبر، بيروت: دار الكتب
العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ، ص ٥٤.

المطلب الأول:

الإمام أبو حنيفة النعمان:

حياته وموقفه من بدع الجهمية وعمرو بن عبيد

أولاً: ترجمة مختصرة للإمام أبي حنيفة:

• اسمه ونسبه:

النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي مولى بني تيم بن ثعلبة،
فقيه الملة، وعالم العراق، وإمام أصحاب الرأي.

• مولده ونشأته:

ولد في الكوفة سنة (٨٠ هـ) في حياة صغار الصحابة، ونشأ في
بيت علم وتجارة وثراء، وكان يعمل في بيع الخز (الحرير).

• شيوخه وتلاميذه:

تفقه على يد الإمام حماد بن أبي سليمان ولزمه ثمانى عشرة سنة،
وروى عن التابعين مثل عطاء بن أبي رباح، والشعبي. وتخرج على
يديه فحول، منهم: القاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن
الشييباني، وزفر بن الهذيل.



• مكانته الشائبة:

كان إماماً في الورع، والذكاء المفرط، وقوة الحجة، والأمانة. قال فيه الإمام الشافعي: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة".

• وفاته:

توفي في بغداد سنة (١٥٠ هـ) رحمه الله تعالى، ودُفن فيها بعد مسيرة حافلة بالعطاء العلمي..^(١)

(١) انظر في ترجمته: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١١، ١٤١٧هـ، (٦/ ٣٩٠-٤٠٣)؛ وانظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ، (١٠/ ٤٤٩).

ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية :

خاض الإمام أبو حنيفة في أول أمره في علم الكلام والجدل العقدي دفاعاً عن العقيدة، ثم تركه نهائياً وحذّر منه تلامذته لما رأى من مآلاته الخطيرة الموروثة للشكوك.

وكان شديد الوطأة على معاصره الجهم بن صفوان (رأس التعطيل)، وكذا على عمرو بن عبيد (رأس المعتزلة).

ومن عباراته الصارمة في ذم هذا المسلك: «لعن الله عمرو بن عبيد، فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا ينفعهم من الكلام». وقال أيضاً في التحذير من التعطيل والتشبيه: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه»، مما يبرهن على سلوكه جادة الوسطية الأثرية.^(١)

(١) الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (ت: ٤٨١هـ)، ذم الكلام وأهله، تحقيق: سميح دغيم، بيروت: دار الفكر اللبناني، ط ١، ١٩٩٤م، (٤/ ٢١٢-٢١٤، أترقم: ٩١١). ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين علي بن علي (ت: ٧٩٢هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،



ويمكن أن ألخص مسيرته مع علم الكلام مرحلتين رئيسيتين،
وكذلك موقفه من المتكلمين في النقاط التالية:

• مرحلة البداية والنقاش:

نشأ أبو حنيفة في الكوفة، وكانت مهد التنافس الفكري. أقبل في أول أمره على علم الكلام والخصومات في الدين، حتى برع فيه، وظن أنه العلم الأكبر، وجادل الفرق كالخوارج، والمعتزلة، والجهمية.

• مرحلة المراجعة والترك:

بعد تمعن طويل، ترك الإمام مجادلة أهل الكلام وعاد إلى الفقه والحديث. والسبب في ذلك أنه رأى سلف الأمة من الصحابة والتابعين لم يدخلوا في هذه الخصومات العقيمة، بل نهوا عنها.

تحذيره الشديد من علم الكلام: تضافرت الروايات الصحيحة عن الإمام في ذم المتكلمين، ومن أبرز مقولاته:

وشعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٧هـ، ص ٢٣٤؛ وانظر أيضاً: القاري، الملا علي (ت: ١٠١٤هـ)، شرح الفقه الأكبر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ، ص ٦٥.

"لعن الله عمرو بن عبيد (رأس المعتزلة)؛ فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا ينفعهم من الكلام".

وعنه أنه قال: "أصحاب الأهواء في الكوفة كثير، فدخلت في الكلام حتى بلغت فيه مبلغاً يشار إلي فيه بالأصابع، ثم تفكرت... فإذا السلف لم يكن يعجزهم الكلام، ولكنهم علموا ما في الكلام من الشر فكفوا عنه، فتركت الكلام ورجعت إلى الفقه".

• نهى أولاده وتلاميذه عنه:

رأى الإمام ابنه حماداً يناظر في الكلام فنهاه، فقال له ابنه: رأيتك تناظر وتنهاني؟ فقال أبو حنيفة: "كنا نناظر وكأن على رؤوسنا الطير، مخافة أن يزل صاحبنا، وأنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم، ومن أراد زلة صاحبه فقد أراد أن يكفر، ومن أراد أن يكفر صاحبه كفر قبل أن يكفر صاحبه".



ثالثاً: أصول عقيدته وموقفه من الصفات والتأويل.

نُسبت للإمام عدة رسائل تبين معتقده السلفي، ككتاب "الفقه الأكبر" و"الوصية" (برواية تلاميذه)، ومنها يتضح موقفه الصارم من التأويل كالاتي:

• إثبات الصفات الفوقية والذاتية:

أثبت الإمام صفات الله تعالى كما جاءت في النص بلا تعطيل، فقال في الفقه الأكبر: "وله يد ووجه ونفس، كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف".

• دحض تأويل الاستيلاء وقهر الاستواء:

رد الإمام صراحة على من أوّل الصفات بالقدرة أو النعمة (كأهل الكلام)، فقال: "ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل الاعتزال والقدر". وبذلك يُعلم أن أبا حنيفة يُبطل تأويل "الاستواء" بالاستيلاء والقهر، لأن هذا التأويل إبطال لمعنى العلو والاستقرار وحقيقة الصفة.

• إثبات علو الله على عرشه:

روى شيخ الإسلام الأنصاري في ذم الكلام بسنده عن أبي حنيفة أنه قال: "من قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؛ فقد كفر؛ لأن الله يقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}، وعرشه فوق سبع سمواته".

• خلاصة المطلب:

كان الإمام أبو حنيفة حرباً على المتكلمين والجهمية والمعتزلة، وذمّ مناهجهم الكلامية القائمة على تقديم العقل على النقل، وقرّر وجوب إمرار الصفات -ومنها الاستواء واليد والوجه- على ظاهرها اللائق بجلال الله تعالى، من غير تحريف ولا تأويل بالاستيلاء والقهر.



المطلب الثاني: الإمام أحمد بن حنبل: إمام أهل السنة، وموقفه من فتنة خلق القرآن وحركة التعطيل^(١)

يُعدُّ الإمام أحمد بن حنبل علامة فارقة في تاريخ التاريخ الإسلامي، ويمثل حصناً لحفظ العقيدة السلفية ونقاء منهج أهل الحديث.

أولاً: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل

• اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي الذهلي المروزي البغدادي، أبو عبد الله الإمام، إمام أهل السنة والجماعة.

(١) انظر في ترجمته ومحنته: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ)، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٩هـ، ص ٢٠٥-٢١٥؛ وانظر: الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (١١/ ١٧٧-١٩٠).

• مولده ونشأته:

وُلد في بغداد عام ١٦٤ هـ، ونشأ يتيماً تحت رعاية والدته.^(١)

• طلب العلم:

بدأ بطلب الحديث سن الرابعة عشرة، ورحل إلى الشام، والحجاز، واليمن، والكوفة، وطاف بالأقاليم لجمع السنن، فرحل إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، وسمع من كبار المحدثين، حتى صار إمام المحدثين في عصره وجمع كتاب "المسند" الشامل.^(٢)

• شيوخه:

أخذ عن كبار العلماء أبرزهم الإمام الشافعي، وسفيان بن عيينة، والقاضي أبو يوسف.

(١) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/١٧٩]. شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) [ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص ٤٥]. ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، دار هجر - القاهرة.



• تلاميذه:

روى عنه كبار أئمة الحديث كالبخاري، ومسلم، وأبو داود، وابناه صالح وعبد الله، وصنّف ديوان السنة العظيم "المسند" ^(١)

• مكانته:

عُرف بالزهد التام والورع العظيم، و نال لقب "إمام أهل السنة والجماعة" لثباته في الحق والصبر على الابتلاء.

• وفاته:

توفي في بغداد يوم الجمعة لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة (٢٤١ هـ) عن عمر يناهز السبعة والسبعين عاماً، وشيعه مئات الآلاف من المسلمين. ^(٢)

(١) [الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٤١٢].

(٢) [ابن كثير، البداية والنهاية، ١٠/٣٤١]، ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت: ٢٤١ هـ)، الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه بغير تأويله، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، الرياض: دار الثبات للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ص ٤٥-٥٢.

ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية :

عاصر الإمام أحمد ذروة صعود الفرقة المعتزلة وتغلغلها في مفاصل الدولة العباسية، وتبنيهم لعلم الكلام اليوناني في تأويل الصفات ونفيها. فكان صنديداً حاسماً في مواجهة حركات التعطيل، وتجلّى ذلك في "محنة خلق القرآن" الشهيرة؛ حيث ثبت أمام سياط المأمون والمعتصم والوائق متمسكاً بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ورفض كل المقاييس العقلية المبتدعة. وكتب رسالته الشهيرة "الرد على الجهمية والزنادقة" لنسف شبهات المتكلمين، واعتبر الخوض في الجدل العقلي زندقة، ومما أثار عنه قوله: "لا يفلح صاحب كلام أبداً، علماء الكلام زنادقة." (١)

(١) الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون (ت: ٣١١هـ)، السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، الرياض: دار الراجعية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٠هـ، ص ٨٩-٩١، أثر رقم (١١٢)؛ وانظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ط ٢، ١٤١١هـ، ٣٤/٢)



وممكن أن الخص موقفه من المدارس الكلامية
الي النقاط التالية:

• الرفض القاطع للمتكلمين:

ذمّ علم الكلام واعتبره بدعة حادثة تُفسد العقيدة، وتُفسد الفطرة
وتُورث الشكوك في الدين، ويُروى عنه قوله: "لا يفلح صاحب كلام
أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل"^(١).

• تقديم النقل على العقل:

أصل قاعدة تقديم نصوص الكتاب والسنة بفهم الصحابة على
العقول والآراء.

• موقفه من المعتزلة:

جابههم بشدة لتقديمهم العقل على النقل ونفيهم لصفات الله
عز وجل.

(١) [ابن بطة، الإبانة الكبرى، ٥٣٧/٢].

• موقفه من الجهمية:

اعتبرهم خارجين عن المنهج السوي لنفيهم الأسماء والصفات، وتصدى لشبهاتهم بقوة، ونص على كفر من قال بخلق القرآن أو نفى صفات الله، وجاء في رسالته في السنة: "والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، ولا تضعف أن تقول ليس بمخلوق، فإن كلام الله ليس ببائن منه، وليس منه شيء مخلوق".^(١)

• التحذير من أهل البدع:

هجر المبتدعة، ومنع من مجالسهم، ومجادلتهم، أو قراءة كتبهم لسلامة عقيدة المسلم، حيث قال: "عليك بالسنن والآثار وما ينفعك الله به، وإياك والخصومات والجدال فإنه لا يفلح من أحب الكلام"^(٢).

(١) [الخلال، السنة، ٩٠/٥]. أبو بكر الخلال، السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية - الرياض.

(٢) [اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/١٤١].، دار طيبة - الرياض.



ثالثاً: المحن العقدية (فتنة خلق القرآن).

بدا لي أن أذكر تفصيل مناظرة الإمام أحمد بن حنبل مع ابن أبي دؤاد في مجلس المعتصم على شكل جوالاة مختصرة بعيدة عن الحشو والإطالة فأقول:

عُقدت جلسات المناظرة في القصر العباسي على مدار ثلاثة أيام في شهر رمضان سنة (٢١٨ هـ)^(١)، وكان يدير النقاش من جانب المعتزلة قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد، يسانده إسحاق بن إبراهيم والبرغوثي، وبحضور الخليفة المعتصم بالله الذي كان يميل إلى قولهم لكنه يعامل الإمام أحمد ببعض الرفق في البداية.^(٢)

(١) [ابن كثير، البداية والنهاية، ٣٧٤/١٤].

(٢) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٤٢/١١].

ال الجولة الأولى: تحرير محل النزاع والمطالبة بالدليل الشريف.

• موقف الإمام أحمد:

افتتح الإمام أحمد المناظرة بوضع القاعدة الأصولية لأهل السنة، مطالباً بالدليل النقلي، ومُبتعداً عن المقاييس العقلية المحضة. فقال للمعتصم: "يا أمير المؤمنين، سلهم: على ما يدعونني؟".

فقال ابن أبي دؤاد: "ندعوك إلى أن تقول: القرآن مخلوق".

فقال الإمام أحمد: "أعطوني شيئاً من كتاب الله، أو سنة رسول الله ﷺ حتى أقول به" (١).

• رد ابن أبي دؤاد:

عَجَزَ قاضي المعتزلة عن الإتيان بنص صريح يذكر لفظ "مخلوق"، فلجأ إلى التأويل العقلي، وقال للمعتصم:

(١) [صالح بن أحمد، سيرة الإمام أحمد، ص ٥٤].



"يا أمير المؤمنين، إنه لا يعرف غير الحديث والظواهر، وليس له نظر ولا عقل، وهو لا يفقه الخصومة"^(١).

البجولة الثانية: الشبهات والردود العقدية

دار السجال حول عدة آيات أوردها المعتزلة ظانين أنها تُثبت خلق القرآن، وتصدى لها الإمام أحمد بالبيان واللغة:

• شبهة آية: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ط﴾:

احتجاج ابن أبي دؤاد: قال: "القرآن (شيء)، والله يقول: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ط﴾"^(٢)، فالقرآن إذن مخلوق داخل في عموم الآية"^(٣).

• رد الإمام أحمد:

نقض الإمام أحمد هذا الاستدلال بالعموم المخصوص، وضرب له أشباهاً من القرآن، فقال: "هذا عموم يُراد به المخصوص، ألم يقل

(١) [ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص ٣٣١].

(٢) [الزمر: ٦٢].

(٣) [الخلال، السنة، ١٠٢/٥].

الله عن ريح عاد: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]
 فهل دمرت الريح السموات والأرض؟ والقرآن هو كلام الله، وكلامه
 صفة من صفاته، والصفة تابعة للموصوف، فالله بصفاته هو الخالق،
 وما سواه مخلوق^(١).

• شبهة آية: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾:

احتجاج ابن أبي دؤاد: استدل بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ
 مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] ، وقال: "المُحَدَّث هو المخلوق"^(٢).

• رد الإمام أحمد:

أبان الإمام عن الفرق اللغوي والعقدي بين "المُحَدَّث"
 و"المخلوق"، فقال: "المُحَدَّث هنا يعني إنزاله وتنزيله للعباد
 بعد أن لم يكونوا يسمعون، وليس معناه أنه مخلوق؛
 فقد قال تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١] ،

(١) [اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/١٩٢].

(٢) [ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص ٣٣٤].



وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] ، فالذكر هو القرآن،
والقرآن كلام الله غير مخلوق".^(١)

• شبهة آية ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾:

احتجاج ابن أبي دؤاد: قال: "قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا
عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] ، و(جعلناه) في لغة
العرب تعني خلقناه وصيرناه".^(٢)

• رد الإمام أحمد:

أثبت الإمام باللغة والشواهد القرآنية أن (جعل) لا تأتي دائماً
بمعنى خلق، فقال: "ليس كل (جعل) في القرآن يعني خلق؛ ألم
تقرأ قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَّاكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]؟ وهل يعني
خلقهم كعصف مأكول؟ وقراء قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧]،

(١) [صالح بن أحمد، سيرة الإمام أحمد، ص ٥٦].

(٢) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٤٤/١١].

هل يعني يخلقون لله بنات؟ بل (جعلناه) هنا تعني: صيرناه ووصفناه وسميناه قرآناً عربياً".^(١)

ال الجولة الثالثة: لجوء المعتزلة للتحريض السياسي والتهديد.

عندما انقطعت حُجج ابن أبي دؤاد وبان عجز المعتزلة في مجالس المناظرة، ولم يستطيعوا مجارة نصوص الإمام وفهمه السلفي، تحول مسار النقاش من الحوار العلمي إلى التحريض السياسي والوعيد:

• قول ابن أبي دؤاد للمعتصم:

التفت إلى الخليفة وقال مستفزاً: "يا أمير المؤمنين، والله إن لم تقتله أو يقل بمقالتك، لتقولنَّ العامة: إنك تركته خوفاً منه، ولتنتقضنَّ عليك أطراف الخلافة، وهو ضال مضل، كافر يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل"^(٢)

(١) [ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤/٣٧٩].

(٢) [صالح بن أحمد، سيرة الإمام أحمد، ص ٥٧].



• قول المعتصم:

تأثر الخليفة بتحريض بطانته وقال للإمام: "ويحك يا أحمد! إنني عليك لشفيق، أجبني إلى هذا القول حتى أطلق سراحك بيدي وتكون مقرباً عندي"^(١).

• ثبات الإمام أحمد:

ظل الإمام متمسكاً بوقاره المنهجي العلمي الشرعي قائلاً: "يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنة رسوله حتى أقول به، فلست بصاحب كلام"^(٢).

انتهت المناظرة بأمر المعتصم بضرب الإمام أحمد بالسياط وسجنه، لتبدأ مرحلة المعاناة الجسدية التي صبر عليها حتى انجلت الغمة في عهد المتوكل^(٣).

(١) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٤٦/١١].

(٢) [ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص ٣٤٠].

(٣) [ابن كثير، البداية والنهاية، ٣٨٥/١٤].

خلاصة الفتنة في نقاط:

بدأت الفتنة سنة (٢١٨ هـ) عندما تبني الخليفة المأمون فكر وقول المعتزلة القائل بأن القرآن مخلوق وليس كلام الله تعالى، وأكره العلماء عليه.^(١)

• امتحان العلماء:

جرى إجبار علماء الأمة وفقهاء بغداد على القول بخلق القرآن تحت التهديد والتعذيب.

• الثبات التاريخي:

ثبت الإمام أحمد، ورَفَضَ التنازل، وتمسك بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق.

• السجن والتعذيب:

سُجن الإمام وعُذِب وصبر على التعذيب بالجلد طيلة عهد المأمون والمعتصم والواثق، واحتج عليهم بنصوص الوحيين،

(١) [ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ٢١/٦].



واستمرت المحنة نحو ١٥ عامًا. ومن قوله في مناظراته: "أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنة رسوله حتى أقول به".^(١)

• الانفراج والنصر:

انتهت المحنة ، ورُفِعَ البلاء سنة (٢٣٢ هـ) بتولي الخليفة المتوكل الذي أنهى الفتنة ونصر السنة، وأكرم الإمام أحمد. وأظهر الله به إمامة أحمد وصبره^(٢).

• أثر المحنة:

رسخت الفتنة منهج أهل السنة، وجعلت من الإمام أحمد رمزاً للتضحية لحماية العقيدة.

(١) [صالح بن أحمد، سيرة الإمام أحمد بن حنبل، ص ٥٨].

(٢) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩٨/١١]. شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

المبحث الثاني:

مدرسة الحجاز والشام ومصر (الإمامان مالك والشافعي)

يمثل الإمامان مالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي امتداداً منهجياً لمدرسة الأثر المتمسكة بالوحيين، وظهرا في بيئات علمية واجهت بواكير الأفكار الكلامية الوافدة أو الناشئة في الحجاز، ومصر، والشام.



المطلب الأول:

الإمام مالك بن أنس:

إمام دار الهجرة، ومنهجه في زجر أهل الجدل والكلام^(١)

أولاً: ترجمته المختصرة:

• اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله إمام دار الهجرة، ومحدث المدينة المنورة وفقيهاها.^(٢)

(١) انظر في ترجمته: الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (٧/ ١٥٠-١٦٣)؛ وانظر: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة، ط ١، ١٩٦٧م، ١١٢- ١/ ١١٥).

(٢) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٨/٨].

• مولده ونشأته:

وُلد بالمدينة المنورة سنة (٩٣ هـ)، ونشأ في مهد السنة النبوية وبيت علم، فطلب العلم شاباً ولم يرحل خارج الحجاز ملازماً لعلماء طيبة^(١).

• شيوخه وتلاميذه:

عاش في المدينة طوال حياته ولم يرحل منها، وتلقى العلم عن كبار التابعين، فأخذ عن نافع مولى ابن عمر، ومحمد بن المنكدر، وابن شهاب الزهري، وربيعة الرأي. وروى عنه خلق كثير منهم الإمام الشافعي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن القاسم^(٢).

• مكانته ومصنّفه:

عُرف بجلالة القدر وهيبته المجلس وتوقيع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولُقّب بـ "إمام دار الهجرة"، وصنّف كتاب "الموطأ"

(١) [ابن فرحون، الديباج المذهب، ١/٧٣].

(٢) [القاضي عياض، ترتيب المدارك، ١/١٢٤].



الذي جمع فيه الصحيح من حديث أهل المدينة وأقوال الصحابة والتابعين ليكون أول مصنف يجمع بين الحديث والفقه الأثري.^(١)

• وفاته:

توفي بالمدينة المنورة سنة (١٧٩ هـ) ودُفن بالبقيع.^(٢)

ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية والعقائد البدعية:

كان الإمام مالك يرى في علم الكلام والجدل في ذات الله وصفاته بدعة منكرة يجب قمعها وهجر أصحابها. وسار على منهج سد الذرائع ضد المتكلمين؛ فمنع مجالسهم وحرّم مناظرتهم. وعنه قال عبد الرحمن بن مهدي: «دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن، فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد؟ لعن الله عمرًا، فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام».

(١) [ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص ٣٦].
البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨ هـ)، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن حاشد، القاهرة: دار التراث، ط ١، ١٤١٣ هـ، ص ٣٤٣؛ وانظر أيضاً: الهروي، أبو إسماعيل، ذم الكلام وأهله، مرجع سابق، (٥/ ٧٧، أثر رقم: ١٠٤٤).

(٢) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٣٢/٨].

وكان يقول مرسخاً للاكتفاء بالوحي: "أوكلما جاءنا رجل أجدل من رجل، تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجدله؟!!"^(١).

وإليك ايها القاري الكريم موقفه الناصع في نقاط:

• ذم الكلام وأهله:

عُرف الإمام مالك بشدته على أهل الكلام والبدع، وكان يمنع مجالسهم، وروى عنه تلميذه ابن القاسم قوله: "مَنْ طلب الدِّين بالكلام تَزَنَّدَق" ^(٢).

• موقفه من القدرية والمعتزلة:

شدد مالك في الإنكار على القدرية ونفى الصلاة خلفهم، ونقل ابن عبد البر قوله: "لا تُنكح القدرية ولا تُنكحوا منهم، ولا تُصلوا خلفهم" ^(٣).

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٤هـ، (٢/ ٩٤٢)، أثر رقم: (١٨٠١).

(٢) [الهروي، ذم الكلام وأهله، ٣٠٤/٤].

(٣) [ابن عبد البر، الاستذكار، ١٤١/٨].



• قاعدته في الصفات (الاستواء):

أسس قاعدة السلف الصارمة في التعامل مع النصوص المتشابهة، ففي رده الشهير على من سأله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ كيف استوى؟.

قال مالك: "الاستِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا رَجُلَ سُوءٍ" ثم أمر بإخراجه^(١).

• مسألة الإيمان:

كان يرى أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص تبعاً للطاعة والمعصية، ردّاً على المرجئة^(٢).

(١) [أبو نعيم، حلية الأولياء، ٣٢٥/٦].

(٢) [اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٩٥٦/٥].

المطلب الثاني:

الإمام محمد بن إدريس الشافعي:

مجدد القرن، وحكمه الصارم على أصحاب الكلام^(١)

أولاً: ترجمته المختصرة.

• اسمه ونسبه وكنيته:

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي المطلبي أبو عبد الله القرشي، يلتقي نسبه مع النبي ﷺ في جده عبد مناف^(٢).

• مولده ونشأته:

وُلد بغزة في الشام سنة (١٥٠ هـ)، وحُمِل إلى مكة رضيعاً وهو ابن سنتين، فنشأ بها وحفظ القرآن واللغة والشعر في البادية^(٣).

(١) انظر في ترجمته: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨ هـ)، مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ط ١، ١٤١٠ هـ، (١/ ٤٦٠-٤٦٥)؛ وانظر: الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (١٠/ ٥-٢٥).

(٢) [الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥٨/٢].

(٣) [ابن حجر، توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، ص ٤٩].



• رحلته العلمية وشيوخه:

وتفقه على مسلم بن خالد الزنجي، ثم رحل إلى المدينة للاستماع من الإمام مالك ولازمه، وسمع سفيان بن عيينة، ثم سافر إلى اليمن، وبغداد، واستقر بمصر.^(١)

• تلاميذه ومصنفاته:

روى عنه الإمام أحمد، والحُمَيْدِيُّ، والمزني، والربيع بن سليمان. ومن أعظم كتبه "الأم" في الفقه، و"الرسالة" في أصول الفقه.^(٢)

• وفاته:

توفي في مصر في آخر يوم من رجب سنة (٢٠٤ هـ).^(٣)

(١) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩/١٠].

(٢) [ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤/١٢٧].

(٣) [الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩٣/١٠].

• مكانته:

جمع بين فقه الأثر وفقه النظر. وهو واضع علم أصول الفقه ومقعد
قواعده في كتابه الفذ "الرسالة".^(١)

(١) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق:
أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١،
١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، ص ٧-٨.



ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية والعقائد البدعية:

اشتهر الإمام الشافعي بذكائه المفرط في المناظرة، ومع ذلك كان يحرم النظر في علم الكلام لما يورثه من تشتت و يقين مهزوز. وصدرت عنه أحكام قاطعة بحق المشتغلين به، ومن أشهر أقواله العلمية المستقرة في كتب التراجم: «حكمي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام».^(١)

(١) البيهقي، مناقب الشافعي، ٤٦٢/١؛ وينظر أيضاً: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩/١٠؛ واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١٥٧/١.

وإليك أيها القاري الكريم موقفه العظيم يتجلى في النقاط التالية:

• التحذير الشديد من علم الكلام:

كان الشافعي يرى علم الكلام خطراً يهدد سلامة العقيدة ومآله الشك، وقال تحذيراً للأئمة: «لأن يبتلي الله العبد بكل ما نهى عنه ما عدا الشرك، خير له من أن ينظر في الكلام»^(١).

• مناظرته لحفص الفرد (موقف خلق القرآن):

ناظر الشافعي في بغداد المتكلم "حفص الفرد" الذي كان يقول بخلق القرآن، فلما اختلفا وتكلم حفص، قام الشافعي بالحجة عليه وقال له: "كفرت بالله العظيم" لأن القرآن كلام الله وكلامه ليس بمخلوق.^(٢)

(١) البيهقي، مناقب الشافعي، ٤٥٤/١؛ وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٩/١٠؛ واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١٥٥/١.

(٢) [اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٢٥٢/٢].



• تقديم الوحي على العقل المتكلم:

وضع قاعدة واضحة في نقد التأويل الكلامي للصفات قائلاً:
 "آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما
 جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ" (١).

• ذم المرجئة والجهمية:

نص الشافعي على أن الإيمان لا يُجزئ إلا بثلاثة أركان، فقال:
 "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم
 يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة
 إلا بالآخر" (٢).

(١) [ابن قدامة، لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، ص ٦].

(٢) [البغوي، شرح السنة، ٣٨/١].

الفصل الثالث

النقول والآثار العقدية
عن الأئمة الأربعة
في صفة الاستواء
(جمع وتوثيق).

الفصل الثالث:

النقل والآثار العقيدية عن الأئمة الأربعة في صفة الاستواء

(جمع وتوثيق).

تعد مسألة "العلو والفوقية" والاستواء على العرش من أمهات مسائل العقيدة التي تضافرت فيها الأدلة النقلية والعقلية. وقد درج أئمة السلف الصالح، وفي مقدمتهم الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان (ت: ١٥٠هـ)، على إثبات هذه الصفات لله سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

يُمثِّلُ التوثيقُ المقارنُ والنقلُ المسندُ بالأسانيد التاريخية الصارمة عصبَ البحث العلمي في الدراسات العقيدية، إذ لا يكفي لتأسيس فكرة الائتلاف والاتفاق ادعائها نظرياً، بل لا بد من تحكيم أمهات المصادر والآثار الماثورة عن الأئمة أنفسهم^(١).

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي الدخيل الله، الرياض: دار العاصمة، ط ١، ١٤١٨هـ، ج ٤، ص ١٢١٠.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل بمثابة المختبر التطبيقي والدعامة الوثائقية الكبرى للبحث؛ حيث يُعنى بجمع وسبر النقول العقدية الصريحة الثابتة عن الأئمة الأربعة المتبوعين (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل) - رضي الله عنهم - في إثبات صفة الاستواء وعلو الباري سبحانه على خلقه^(١).

وتنبع أهمية هذا التوثيق الاستقصائي من كونه يقطع الطريق أمام المحاولات الحادثة التي سعى أصحابها إلى خلع المناهج الكلامية المتأخرة على الأئمة الأوائل، أو ادعاء أنهم كانوا يتبنون مواقف التعطيل، أو التأويل بصرف اللفظ عن ظاهره، أو التفويض الذي يجهل المعنى اللغوي اللساني^(٢). فحين تُعرض الكلمات المضيفة لهؤلاء الأعلام مجتمعةً، يتضح بجلاء عمقُ الوفاق العقدي بينهم،

(١) اللالكائي، هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد حمدان، الرياض: دار طيبة، ط ١، ١٤٠٢ هـ، ج ٣، ص ٣٩٥-٣٩٨.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤١١ هـ، ج ٥، ص ٢٤٠.



وأن تباين واختلاف مذاهبهم في تفرعات الفقه لم يكن يوماً ناشئاً عن فرقةٍ في أصول التوحيد والاعتقاد، بل كانوا ينهلون جميعهم من مشكاة النبوة وما كان عليه الصحابة الكرام^(١).

ولتحقيق الغرض التوثيقي لهذا الفصل بأسلوب منهجي مستوعب، تم تقسيم خطته على المباحث الرئيسية على النحو التالي:

(١) الطحاوي، أحمد بن محمد، العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١٠، ١٤١٧هـ، ص ٧٥. الذهبي، محمد بن أحمد، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط ١، ١٤١٦هـ، ص ١٣٥-١٤٢.

المبحث الأول:

مأثور الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس.

المطلب الأول:

نصوص الإمام أبي حنيفة في (كتاب الوصية)

ورواية أبي مطيع البلخي في إثبات الفوقية.

تواترت النقول العقدية عن الإمام أبي حنيفة النعمان في إثبات استواء الله تعالى على عرشه وعلوه على خلقه، مستندة إلى إثبات الصفة مع تنزيه الخالق عن سمات الحدوث والافتقار، ويُعد كتاب "الوصية" المنسوب للإمام أبي حنيفة النعمان من الأصول العقائدية المعتمدة عند الحنفية في تقرير معتقد الإمام برواية أصحابه. وقد نص فيه صراحة على إثبات صفة الاستواء مع نفي التشبيه والحاجة إلى المكان، ومن أبرز نصوصه:



• النص الأول (من كتاب الوصية):

قال الإمام أبو حنيفة في رسالته المقررة: "نُقِرُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَيْهِ وَاسْتِقْرَارٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْحَافِظُ لِلْعَرْشِ وَغَيْرِ الْعَرْشِ، فَلَوْ كَانَ مُحْتَاجاً لِمَا قَدَرَ عَلَى إِيجَادِ الْعَالَمِ وَتَدْيِيرِهِ كَالْمَخْلُوقِينَ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الْجُلُوسِ وَالْقَرَارِ فَقَبْلَ خَلْقِ الْعَرْشِ أَيْنَ كَانَ اللَّهُ؟ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا".^(١)

• وفي نسخة أخرى مع اختلاف بسيط:

"نُقِرُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَيْهِ وَاسْتِقْرَارٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ حَافِظُ الْعَرْشِ وَغَيْرِ الْعَرْشِ، فَلَوْ كَانَ مُحْتَاجاً لِمَا قَدَرَ عَلَى إِنْشَاءِ الْعَالَمِ وَتَدْيِيرِهِ كَالْمَخْلُوقِينَ، وَلَوْ كَانَ

(١) أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت: ١٥٠هـ)، كتاب الوصية (المطبوع مع شرح الملا علي القاري)، إسطنبول: مطبعة شركة الصحافة العثمانية، ط ١، ١٣٢٣هـ، ص ٤٤؛ وينظر التوثيق والاستدلال بهذا النص عند: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ، (٥/ ٤٨).

مُحتاجاً إلى الجلوس والاستقرارِ فقبلَ خَلْقِ العرشِ أينَ كانَ اللهُ؟
تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا^(١).

الدلالة العقدية للنص:

• إثبات صفة الاستواء:

إقرار الإمام بالاستواء كما ورد في القرآن الكريم.

• تنزيه الله عن الحاجة:

إثبات أن استواء الله على عرشه ليس لحاجة إلى العرش أو استقرار مادي كاستواء المخلوقين.

(١) البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمود. شرح وصية الإمام أبي حنيفة. تحقيق: حامد عبد الله المحلاوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٤٥-٤٧. ونقل هذا النص واحتج به ملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) في "شرح الفقه الأكبر" بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٧٢، أورده شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) في "مجموع الفتاوى" و"درء تعارض العقل والنقل" مسنداً إياه إلى المتن المعتمد لعلماء الحنفية، مجموع الفتاوى. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج ٥، ص ٤٨.



• إبطال قياس الغائب على الشاهد:

نفي الكيفية الحسية (الجلوس، الاستقرار المادي) التي تتبادر
لأذهان المشبهة.

النص الثاني: رواية أبي مطيع البلخي عن الإمام أبي حنيفة في إثبات الفوقية.

تعتبر رواية الحكم بن عبد الله البلخي (أبو مطيع) في كتاب "الفقه الأيسر" من أشهر وأصح النقول المنقولة عن الإمام أبي حنيفة في تحديد جهة العلو وإثبات الفوقية والرد على الجهمية.

• نص الأثر:

سأل أبو مطيع البلخي الإمام أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟

• فقال الإمام:

"قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، وعرشه فوق سَمَاوَاتِهِ". فقلت: إنه يقول: أقول على العرش استوى، ولكن لا يدري العرش في السماء أم في الأرض؟ فقال أبو حنيفة: "إِذَا جَحَدَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ"^(١)

(١) أبو حنيفة النعمان (برواية أبي مطيع البلخي). الفقه الأيسر. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ص ٥٣.



حظي هذا الأثر بعناية فائقة من علماء الجرح والتعديل وأئمة السنة، وروى بأسانيد متعددة:

رواية الإمام شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي (ت: ٤٨١هـ):
أخرجه في كتابه "الفاروق في الصفات" بإسناده عن أبي حنيفة^(١).

رواية الحافظ ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ): ساق الإسناد كاملاً في كتاب "اجتماع الجيوش الإسلامية" وقال: "وهذا الأثر مشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه وعلماء السنة"^(٢).

رواية الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): أورده في كتاب "العلو للعلي الغفار" وصحح مخرجه عن أبي حنيفة^(٣).

(١) الهروي، أبو إسماعيل الأنصاري. الفاروق في الصفات. طبعة دار الإمام أحمد، ص ١١٢.

(٢) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية. تحقيق: عواد المعتق، الرياض: دار عالم الكتب، ج ٢، ص ٢١٢-٢١٤.

(٣) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها. تحقيق: أشرف عبد المقصود، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ص ١٣٥-١٣٦.

رواية الإمام ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ): استشهد به وصححه في كتابه "شرح العقيدة الطحاوية" لتقرير معتقد إمام المذهب^(١).

الدلالة العقدية للنص:

• إثبات الفوقية المطلقة:

أن الله سبحانه وتعالى فوق السماوات وفوق العرش مبايناً من خلقه.

• التكفير بالتعطيل والشك:

حكم الإمام بكفر من أنكر العلو أو تردد فيه، لأن إنكار الفوقية تكذيب لظواهر النصوص القرآنية القطعية.

(١) ابن أبي العز الحنفي، علي بن علي بن محمد. شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج ١، ص ٣٢١-٣٢٣.



• الرد على الجهمية الحلوية:

إبطال قول من قال إن الله في كل مكان (الحلول والاتحاد)،
وتحديد العلو كصفة ذاتية لله.

المطلب الثاني:

الأثر الذهبي للإمام مالك بن أنس

(الاستواء معلوم والكيف مجهول) سياقاً ودلالة

يُعد إمام دار الهجرة، مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، من أشد أئمة السلف تعظيماً للنصوص الشرعية، ومحاربةً للبدع والكلام في ذات الله بغير أثر، وقد رُوي عنه في صفة الاستواء أثرٌ تاريخي صار قاعدةً ذهبية حاكمة وقانوناً كلياً يُمثل مذهب السلف الصالح في باب الأسماء والصفات الإلهية كافة. وقد سار هذا الأثر مسار الأمثال في الدقة العقدية واللغوية.

وقد حظيت مقولة الإمام مالك بشهرة واسعة، وقد نُقلت بالفاظ متقاربة ومعنى واحد، رواها عنه تلامذته وأصحاب الطبقات.

نص الأثر (الرواية المشهورة):

دخل رجل على الإمام مالك بن أنس فسأله: يا أبا عبد الله،

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟.



فأطرق مالك وعلاه الرُّحَضَاءُ (أي عرق بشدة)، ثم رفع رأسه فقال: "الاستِواءُ غيرُ مَجْهُولٍ، والكَيفُ غيرُ مَعْقُولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ، وما أراك إلا صاحبَ بدعةٍ"، ثم أمر به أن يُخْرَجَ.

ورواية أخرى بلفظ مغاير:

رواية يحيى بن يحيى التميمي: "الاستِواءُ معلومٌ، والكَيفُ مَجْهُولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ"^(١).

(١) أخرج هذا الأثر عن الإمام مالك جمعٌ غفير من الحفاظ والأئمة بأسانيد صحيحة وثابتة منهم :

الإمام الدارمي (ت: ٢٨٠هـ): أخرجه في كتاب "الرد على الجهمية" بسند صحيح عن ابن وهب عن مالك.

الإمام اللالكائي (ت: ٤١٨هـ): رواه في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" من طريق حنين بن قيس عن عبد الله بن نافع عن مالك.

الإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ): رواه في "الأسماء والصفات" بإسناد جيد عن يحيى بن يحيى التميمي عن مالك. أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ): أخرجه في "حلية الأولياء" من طريق جعفر بن عبد الله عن مالك.

• وبسياق آخر:

عن عبد الله بن وهب وجعفر بن عبد الله وغيرهما قالوا: كنا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟.

قال: فما رأينا مالكاً وَجَدَ (أي غضب) من شيء كوجده من مقالته، وعلاه الرُّحْضَاءُ (العرق الشديد)، وأطرق بقلم في يده حتى سُرِّيَ عنه، ثم رفع رأسه ونبذ القلم وقال: "الاستواء غير مجهول [وفي رواية: معلوم]، والكيف غير معقول [وفي رواية: مجهول]، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك رجل سوء، أخرجوه".^(١)

الحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ): أورده في كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" محتجاً به على معتقد أهل المدينة.
الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): أورده في "سير أعلام النبلاء" وفي كتابه "العلو للعلي الغفار" وصحح أسانيده.

(١) الطريق الأول (لفظ: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول): أخرجہ اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج ٣، ص ٤٤١، رقم ٦٦٤) من طريق بشر بن عمر، عن عبد الله بن نافع، عن مالك. وأخرجہ



البيهقي في الأسماء والصفات (ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥، رقم ٨٦٦) من طريق يحيى بن يحيى التميمي قال: "كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل..." وساق الأثر وإسناده صحيح. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج ٦، ص ٣٢٥-٣٢٦) بسند صحيح من طريق جعفر بن عبد الله قال: "جاء رجل إلى مالك..." وساق اللفظ نفسه. الطريق الثاني (لفظ: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع): أخرجه الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ١٨٩، رقم ٧٢) من طريق عبد الله بن وهب البصري قال: "كنا عند مالك..." بإسناد صحيح. الطريق الثالث (لفظ: الاستواء معلوم والكيف مجهول): وهي الرواية المشهورة بالمعنى والشائعة عند المصنفين؛ انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ، ج ٥، ص ١٤٤؛ وانظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، الرياض: دار رمادي، ط ١، ١٤١٥هـ، ج ٢، ص ١٢٢.

الدلالة العقدية للأثر (القواعد الأربع) يتضمن أثر الإمام مالك أربعة أركان عقائدية تُحدد منهج السلف:

١- الاستواء معلوم (أو غير مجهول):

أي معلوم المعنى في لغة العرب التي نزل بها القرآن، وهو العلو والارتفاع، والصعود، والاستقرار. ولم ينفِ الإمام معناه اللغوي حذراً من التعطيل.

٢- "والكيف مجهول" (أو غير معقول):

أي أن العقل لا يمكنه إدراك كنه ذات الله أو صفاته، فتفوض الكيفية إلى الله تعالى حذراً من التكييف والتمثيل، أي أن حقيقة الصفة وهيئتها غيبية لا يدركها العقل البشري، فالجهل بالكيف لا ينفي العلم بالمعنى.

٣- والإيمان به واجب:

لوجود النص المحكم القطعي الثابت في القرآن الكريم في سبعة مواضع.



٤- والسؤال عنه بدعة:

لأن الصحابة لم يسألوا النبي ﷺ عن "كيفية" الصفات لعلمهم بتنزيه الله وعجز العقول عن الإحاطة بذاته، ولعلمهم أيضاً بامتناع إدراكها ولزوم التسليم للوحي ، فالسؤال عنه مُحدث.

آثار أخرى للإمام مالك في إثبات الفوقية والنزول:

لم يقتصر مآثور الإمام مالك على أثر الاستواء، بل ثبت عنه نصوص أخرى تُعضد معتقد العلو والفوقية:

• أثر النزول والفوقية:

رأى الإمام مالك أن الله في السماء وعلمه في كل مكان، فقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في "السنة" بإسناد صحيح عن شريح بن النعمان عن عبد الله بن نافع قال:

قال مالك بن أنس: "الله في السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ في كُلِّ مَكَانٍ،
لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ"^(١).

(١) إسناده هذا الأثر صحيح ثابت كالشمس عن الإمام مالك، ورجاله رجال الصحيح: عبد الله بن أحمد بن حنبل: إمام، ثقة حافظ، صاحب كتاب "السنة". أبو معمر الهذلي: إسماعيل بن إبراهيم، ثقة ثبت، من شيوخ البخاري ومسلم. شريح بن النعمان: اللؤلؤي البغدادي، ثقة مأمون، من شيوخ الإمام أحمد، وروى له البخاري. عبد الله بن نافع الصائغ: أبو محمد المدني، من أئمة الناس للإمام مالك ومن أصحابه المقربين، ثقة في حديثه عن مالك خاصة ومقدم فيه.

أقوال العلماء في تصحيحه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى": «وهذا الأثر ثابت عن مالك، مشهور عنه». ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج ٥، ص ١٩٣.

قال الحافظ الذهبي في "العلو": «إسناده صحيح». الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، تحقيق: أشرف عبد المقصود، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ص ١٤٢، رقم (٣٥٤).

قال الإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين": «ثابت صحيح عن مالك».



رُوي هذا الأثر عن الإمام مالك من طرق متعددة، أصحابها وأشهرها طريقان:

• الطريق الأول:

رواية عبد الله بن نافع الصائغ عن مالكوهي أصحاب الروايات وأقواها، وأخرجها الأئمة بأسانيدهم:

الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في "السنة":

قال: حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ (إسماعيل بن إبراهيم الهذلي)، قال: حَدَّثَنِي شُرَيْحُ بْنُ الثُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: «اللَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ».^(١)

(١) عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ)، كتاب السنة، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، الدمام: دار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ٢٨٠، رقم (٥٣٢).

الإمام أبو داود السجستاني في "مسائل الإمام أحمد":

قال: سَمِعْتُ أَحْمَدَ (ابن حنبل)، قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: «اللَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ».^(١)

الإمام الآجري في "الشرية":

أخرجه من طريق أبي بكر بن أبي داود، قال: حدثنا يوسف بن موسى، قال: حدثنا شريح بن النعمان، به.^(٢)

(١) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ)، مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، تحقيق: طارق بن عوض الله، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ص ٣٤٥.

(٢) الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين (ت: ٣٦٠هـ)، كتاب الشريعة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميحي، الرياض: دار الوطن، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، ج ٣، ص ١٠٧٦، رقم (٦٥٢).



الإمام اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة":

أخرجه من طريق أحمد بن المنيع، عن شريح بن النعمان، به. ^(١)

الإمام البيهقي في "الأسماء والصفات":

أخرجه من طريق الحاكم النيسابوري، عن أبي الوليد حسان بن محمد، عن محمد بن إسحاق بن خزيمة، عن أحمد بن منيع، عن شريح، به. ^(٢)

(١) اللالكائي، هبة الله بن الحسن (ت: ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الرياض: دار طيبة، ج ٣، ص ٤٠١، رقم (٦٧٣).

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨هـ)، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن حاشدي، جدة: مكتبة السوادى، ج ٢، ص ٣٠٤، رقم (٨٥٤).

الطريق الثاني: رواية سريج بن النعمان (مرفوعة وموقوفة):

أخرجها الإمام ابن عبد البر في "التمهيد" و"الاستذكار" من طريق أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، عن أحمد بن جعفر بن حمدان، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، به. (١)

الدلالة العقدية للأثر:

استدل علماء أهل السنة بهذا الأثر على مسألتين عظيمتين:

• إثبات علو الله الذاتي على خلقه:

وأن الله سبحانه فوق سماواته مستوٍ على عرشه بائن من خلقه.

• إثبات المعية العامة وعموم العلم:

رداً على الجهمية والحلولية الذين قالوا "إن الله بذاته في كل مكان"، فبيّن الإمام مالك أن الذي في كل مكان هو علم الله ومحيط بكل شيء، أما ذاته سبحانه فهي في السماء.

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، الرباط: وزارة عموم الأوقاف والمغربية، ج ٧، ص ١٣٨.



المبحث الثاني:

مأثور الإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل.

هذا هو المبحث الثاني من الفصل الثالث، وفيه تخريج وتوثيق أثر ومأثور الإمامين: محمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل في مسألة الاستواء والعلو والفوقية.

المطلب الأول:

تقريرات الإمام الشافعي في مقدمة (الرسالة)

وموقفه من التشبيه والتمثيل

التزم الإمام الشافعي بإثبات ما جاء في الكتاب والسنة من غير خوض عقلي، مبيناً عجز البشر عن الإحاطة بصفات الرب سبحانه ولم ينص الشافعي على لفظ "الاستواء" صراحة بعبارة مكررة داخل مقدمة الرسالة لأنها خطبة وجيزة، ولكنه وضع فيها القاعدة الكلية والمستند العقدي الذي يبنى عليه إثبات صفة الاستواء والعلو والنزول دون السقوط في فخ التشبيه.

النص الأول: إثبات الوصف الإلهي ونفي الإحاطة وكُنْه العظمة.

• نص الأثر:

افتتح الإمام الشافعي أصل مذهبه في خطبة كتاب الرسالة قائلاً:
 "وَلَا يَبْلُغُ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ، الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ،
 وَفَوْقَ مَا يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ". (١)

• الدلالة العقدية وموقفه من التشبيه:

وضع الشافعي قاعدة التلازم بين الإثبات والتنزيه: فالله "كما وصف نفسه" (وهذا إثبات لكل ما ورد في القرآن من استواء ووجه ويدين).

(١) أخرجه الإمام الشافعي في كتاب "الرسالة" (ص ٧-٨)، بتحقيق الشيخ المحدث أحمد محمد شاكر، من رواية الربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي. والأثر صحيح قطعي بالتواتر والاستفاضة؛ فالنص من أصل المتن المعتمد لكتاب الرسالة والمروى بأسانيد كالشمس إلى الربيع.



• نفي التشبيه والتمثيل والتكليف مطلقاً:

بعبارته "ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته"، وعبارته "وفوق ما يصفه به خلقه"، مما يعني قطع طمع العقول في إدراك كيفية صفات الله أو قياسها بصفات خلقه، ففيه إثبات صريح لصفة الفوقية المطلقة لله سبحانه على خلقه ذاتاً وقدرًا. ^(١)

ثانياً: نصوص الإمام الشافعي في صفة الاستواء (توثيقاً للمقدمة).

بما أن مقدمة الرسالة اشتملت على القواعد المجملة، فقد فسر الإمام الشافعي هذا المجمل في نصوص ونقول أخرى رواها عنه أصحابه بإثبات صفة "الاستواء والعلو" بالتحديد:

(١) انظر: الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٨م، ص ٧-٨. الدلالة العقدية: عبارة الشافعي «وفوق ما يصفه به خلقه» جمعت بين إثبات صفة العلو والفوقية المطلقة لله سبحانه وتعالى عن مشابهة المخلوقين، وبين تقرير عجز العقول البشرية عن الإحاطة بكنهه

النص الثاني: إثبات الاستواء والعلو في السماء.

• نص الأثر:

جاء عن الشافعي في تقرير اعتقاده المأثور:

"وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ فِي سَمَائِهِ، يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ شَاءَ".^(١)

ثالثاً: موقف الإمام الشافعي الصريح من التشبيه والتمثيل (خارج الرسالة).

ترك الشافعي نصوصاً حاسمة تُبين مذهبه في وجوب الإيمان بظواهر نصوص الصفات (ومنها الاستواء) مع البراءة التامة من عقيدة الممثلة والمشبّهة:

(١) أوردته الحافظ الذهبي في كتاب "العلو للعلي الغفار" (ص ١٦٤-١٦٥)، وأوردته الحافظ ابن قيم الجوزية في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ج ٢، ص ٢٦٥) من طريق أبي الحسن علي بن أحمد الهكاري. وهي رواية مشهورة ومقبولة؛ تلقاها جهابذة نقاد المأثور (كابن تيمية والذهبي وابن القيم) بالاحتجاج والقبول لكون معناها متسقاً تماماً مع ما قرره الشافعي في مقدمة الرسالة من إثبات الصفات ونفي تكييفها وتشبيهها.



النص الثالث: إثبات الصفات ونفي التشبيه بآية الشورى.

• نص الأثر:

عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول:
 "لِلَّهِ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ رَدُّهَا... وَلَكِنْ
 يُثَبِّتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَيَنْفِي التَّشْبِيهِ كَمَا نَفَى ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ:
 ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].^(١)

• الدلالة العقدية:

النص تطبيق عملي لما أجمله في مقدمة الرسالة؛ يقرر فيه
 الشافعي أن إثبات الاستواء وغيره من الصفات لا يستلزم تشبيهاً؛ بل
 نثبت الصفة (لأن الله سميع بصير) وننفي الشبه والمماثلة (لأن ليس
 كمثله شيء).

(١) أورده الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (ج ١٠، ص ٨٠)، وابن
 عساكر في "تاريخ دمشق".

النص الرابع: تحريم تمثيل الله وتكييفه بالعقول.

• نص الأثر:

عن الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: "حَرَامٌ عَلَى الْعُقُولِ أَنْ تُمَثِّلَ اللَّهَ، وَعَلَى الْأَوْهَامِ أَنْ تَحُدَّهُ، وَعَلَى الظُّنُونِ أَنْ تَقْطَعَ... إِلَّا مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ".^(١)

• الدلالة العقدية:

إبطال مذهب المجسمة والمشبهة؛ فالشافعي يرى أن العقل البشري عاجز عن إدراك "كيفية" استواء الله، والتفكر في الكيفية يجر إلى الوهم والبدعة.

(١) أورده الخطيب البغدادي في كتاب "الفقيه والمتفقه" (ج ١، ص ١٤٢). وإسناده حسن ثابت؛ رواه الربيع بن سليمان (راوية الشافعي المعتمد لكتاب الرسالة).



النص الخامس (رواية أبي ثور^(١) وجماعة) :

نقل المؤرخون وأصحاب الطبقات عن الشافعي قوله في معتقد أهل السنة :

«لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ جَاءَ بِهَا كِتَابُهُ، وَأَخْبَرَ بِهَا نَبِيُّهُ ﷺ أُمَّتَهُ، لَا يَسَعُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهَا، وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَوْلُ بِهَا فِيمَا رَوَى عَنْهُ الْعُدُولُ، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ، فَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ فَمَعْدُورٌ بِالْجَهْلِ... وَنُشِبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَنَنَفِيَ عَنْهُ التَّشْبِيهِ كَمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾» (٢).

(١) أبو ثور الكلبي: إمام مجتهد، صاحب مذهب، ومن ألزم الناس للشافعي ببغداد، وثقة مأمون عند جميع أهل الحديث.

(٢) أخرجها شيخ الإسلام أبو الحسن الهكاري في كتاب "اعتقاد الشافعي"، ومن طريقه ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية"، والذهبي في "العلو"، ومن طريق أبي ثور وأبي شعيب، كلاهما عن الإمام الشافعي أنه ذكر هذا في

التحقيق العقائدي والدلالة:

يُمثل هذا الأثر عمدةً في تقرير معتقد الشافعي في الأسماء والصفات ونفي التشبيه لعدة أسباب:

١- حجية النص الظاهر:

أوجب الشافعي الإيمان بالصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة بمجرد بلوغ الحجة (الخبر)، وحرّم ردها بالتأويلات العقلية المحدثّة.

٢- الجمع بين الإثبات والتنزيه:

صرّح بنفي التشبيه والتمثيل، مستدلاً بالآية التي هي ميزان هذا الباب: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}؛ ف (ليس كمثله شيء) ردٌّ على المشبهة، و (وهو السميع البصير) ردٌّ على المعطلة.

خطبة وصيته وعقيدته. أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الشافعي، (٧٩ / ١٠)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية، ص ١٦٢. قال الحافظ الذهبي في "العلو لعللي الغفار": «إسناده صحيح ثابت عن يونس»



٣- العذر بالجهل:

فرّق الشافعي بين من ردّ الصفات قبل بلوغ النص إليه لعجمة أو حداثة عهد، وبين من ردّها بعد قيام الحجة العلمية والقرآنية عليه.

النص السادس :

نقل عنه ابن قيم الجوزية عند سؤاله عن صفة الاستواء قوله:

«آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ، وَآمَنْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ»^(١)

هذا الأثر من النقول المشهورة جداً عن الإمام الشافعي، وقد تداوله العلماء في مصنفات العقيدة الأثرية، ولم يُحفظ هذا الأثر بإسنادٍ متصلٍ صحيح السماع في أمهات كتب الأسانيد المتقدمة

(١) الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ): صدر به كتابه العقائدي الشهير "لمعة الاعتقاد" كأصلٍ عظيم من أصول التعامل مع نصوص الصفات عند الإمام الشافعي، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): نقله واحتج به في مواضع متعددة من مصنفاته، كـ "الفتوى الحموية الكبرى" و"مجموع الفتاوى"، والإمام ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ): أورده في كتبه ممتدحاً فقه الشافعي في التسليم للنصوص.

(كالسنن الكبرى للبيهقي أو تاريخ بغداد)، وإنما نُقل كمُرسلٍ مشهور مُستفيض تلقاه جهابذة المحققين بالقبول والتدوين في كتب المعتقد المعتمدة، لكن الأثر مستفيضٌ ومقبولٌ جداً من حيث المعنى والنسبة عند علماء المذهب الشافعي والحنابلة وأهل الحديث؛ لكونه يُلخص مذهب الإمام الشافعي الثابت عنه بالتواتر في وجوب "التسليم التام" لنصوص الكتاب والسنة، وإرسال الأثر أو نقله بلا سند متصل في بعض الكتب المتأخرة لا يقدح في صحة مضمونه؛ لأن المعنى الثابت فيه قد عُضد بروايات الشافعي الصحيحة المتصلة (مثل رواية يونس بن عبد الأعلى السابقة: "أنه يثبت الصفات وينفي التشبيه").

التحقيق العقائدي والدلالة (موقف الشافعي من التشبيه):

يمثل هذا الأثر القاعدة الذهبية للتسليم ونفي التحريف والتشبيه عند السلف:



١- «على مراد الله... وعلى مراد رسوله»:

تعني أن المعنى الذي أراده الله ورسوله هو الحق الذي نؤمن به، وهو إثبات حقيقة الصفة (كالعلو والاستواء) مع نفي تكييفها وتشبيهها بصفات المخلوقين؛ لأن مراد الله قطعاً هو التنزيه المطلق مع إثبات صفات كماله.

٢- إبطال مسلك المشبهة والمجسمة:

الذين حملوا نصوص الصفات على مراد نفوسهم وتخيلاتهم المادية، فجاء كلام الشافعي قاطعاً بأن الإيمان معلق بمراد الشارع، ومراد الشارع محكوم بقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}.

المطلب الثاني:

روايات حنبل بن إسحاق والمروزي عن الإمام أحمد في إمرار الصفة كما جاءت.

كان الإمام أحمد بن حنبل دقيقاً في تتبع آثار الصحابة والتابعين، ونُقلت عنه روايات عديدة بأسانيد صحيحة تصب في إمرار آيات الاستواء على حقيقتها المقررة بلا تأويل كلامي.

أولاً: روايات حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد.

يُعد حنبل بن إسحاق الشيباني (ت: ٢٧٣هـ) ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، وله روايات عقائدية ومسائل هامة انفرد ببعضها وتلقاها أئمة المذهب بالقبول.

١- نص الأثر في إمرار الصفات ونفي التشبيه والكيف:

نص الأثر:

قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبد الله (الإمام أحمد) عن الصفات (كالنزول والاستواء والرؤية) فقال: "نُؤْمِنُ بِهَا، وَنُصَدِّقُ بِهَا، وَلَا نَكَيْفُ شَيْئاً مِنْهَا بِكَيْفٍ، وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئاً، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا



جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقًّا، وَلَا نَزْدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نَصِفُ اللَّهَ
بَأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}." (١).

الدلالة العقدية:

يقرر الإمام أحمد هنا قاعدة السلف في "الإمرار"؛ وهو إثبات
حقيقة الصفة مع نفي الكيفية والتمثيل، وعبارته "بلا حد ولا غاية"

(١) أخرجه الحافظ ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت: ٦٢٠هـ)، ذم التأويل، تحقيق: بدر البدر، الكويت: دار غراس، ص ٢١-٢٢.
أخرجه اللالكائي، هبة الله بن الحسن (ت: ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الرياض: دار طيبة، ج ٣، ص ٤٢٠، وأورده الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء". وينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، (١٨/ ٢)، وإسناده صحيح؛ حنبل بن إسحاق ثقة ثبت في مسائله عن الإمام أحمد، واحتج بروايته أكابر الأئمة كالقاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، تحقيق: محمد عثمان، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٤٢. وابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ج ٦، ص ٢٤٠.

عند أئمة الحنابلة تعني: بلا حدٍّ يَعْلَمُه العباد أو يحيطون به، ونفي حدود المخلوقين وتكييفهم عن ذات الخالق سبحانه.

٢- نص الأثر في إثبات العلو والنزول بلا كيف:

• نص الأثر:

قال حنبل: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قُلْتُ: نُزُولُهُ بِعِلْمِهِ أَمْ بِمَاذَا؟ فَقَالَ لِي: "اسْكُتْ عَنْ هَذَا، صُنْ لِسَانَكَ! لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ أَمْضِ الْحَدِيثَ كَمَا جَاءَ بِلا كَيْفٍ".^(١)

(١) أخرجه الإمام الخلال في كتاب "السنة"، وابن بطة في "الإبانة الكبرى". إسناده صحيح؛ وهو نص صريح في إنكار التأويل (مثل قول من قال ينزل بعلمه أو أمره)، ووجوب إمرار الصفة كما جاءت ظاهرة مع تنزيه الله عن التشبيه.



ثانياً: روايات أبي بكر المروزي عن الإمام أحمد

أبو بكر أحمد بن محمد المروزي (ت: ٢٧٥هـ) هو أخص تلامذة الإمام أحمد، والمنقول عنه يُمثل المعتمد في عقيدة أهل السنة وحكاية قول الإمام.

١- نص الأثر في إثبات صفة الاستواء والفوقية بائن من خلقه.

• نص الأثر:

قال أبو بكر المروزي: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: نَقَلْتُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدٍّ، فَقَالَ أَحْمَدُ: "هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا".

وفي رواية أخرى للمروزي: قِيلَ لِأَحْمَدَ: نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ: "نَعَمْ، هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْ عِلْمِهِ".^(١)

(١) أخرجه الإمام الأثرم، وأخرجه الخلال في "السنة"، والقاضي أبو يعلى في "إبطال التأويلات"، والحافظ الذهبي في "العلو". إسناده صحيح ثابت؛ نقله الحفاظ الأثبات بالأسانيد المتصلة للمروزي، واحتج به ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنقل".

الدلالة العقدية:

موافقة الإمام أحمد لإثبات الفوقية والاستواء بلفظ "بائن من خلقه"؛ إبطالا لعقيدة الحلولية والجهمية الذين زعموا أن الله بذاته في كل مكان، فبين أحمد أن ذات الله فوق العرش وعلمه هو المحيط بكل مكان.

٢- نص الأثر في الإنكار على من زعم أن الاستواء مجاز:

• نص الأثر:

روى المروزي في كتاب "القصص" والخلال في "السنة" أن الإمام أحمد أخبر عن رجل ينفي حقيقة الاستواء ويؤولها، فغضب الإمام وقال:

"هَؤُلَاءِ جَهْمِيَّةٌ، يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ! أَمَرُوا الْأَحَادِيثَ وَالْآيَاتِ كَمَا جَاءَتْ".^(١)

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في "السنة"، وابن الجوزي في "مناقب الإمام أحمد". وهو ثابت ومشهور؛ ومضمونه متواتر عن الإمام أحمد في مئات الروايات التي جمعها أصحابه في ذم التعطيل والتأويل الجهمي.



• رواية أبي بكر المروزي :

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُوزِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ) عَنِ
الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرُدُّهَا الْجَهْمِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ وَالْإِسْتِوَاءِ وَالرُّؤْيَةِ وَمَا
أَشْبَهَهَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كُلُّهَا صِحَاحٌ، نُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ،
وَنُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صِفَةً وَصَفَ بِهَا رَبَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ».^(١)

الدَّلَالَةُ الْعَقْدِيَّةُ لِلْأَثَرِ وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ مِنَ التَّشْبِيهِ:

يَتَضَمَّنُ هَذَا النِّصُّ قَوَاعِدَ جَلِيلَةً تُحَدِّدُ مَعَالِمَ مَذْهَبِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ فِي الصِّفَاتِ وَالْإِسْتِوَاءِ:

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في السُّنَّة، تحقيق: د. عطية الزهراني، الرياض: دار الراجعية، ج ٣، ص ٤٩٣، رقم (٧٨١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الرياض: دار طيبة، ج ٣، ص ٤٢١، رقم (٧٢٣)، والقاضي أبو يعلى، في إبطال التأويلات لأخبار الصفات، تحقيق: محمد عثمان، بيروت: دار الكتب العلمية، ج ١، ص ٤٥، [والذهبي في العلو للعلي الغفار، تحقيق: أشرف عبد المقصود، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ص ١٧٧، رقم (٤٥١)]، وإسناده صحيح ثابت ثبوتاً قطعياً عن الإمام أحمد، وتلقَّى هذا الأثر علماء الحنابلة وأهل الحديث قاطبةً بالقبول لمطابقته لِمُتَوَاتِرِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ.

١- حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ وسلامةُ الأسانيد:

قَوْلُهُ «كُلُّهَا صِحَاحٌ» إشارةٌ إلى أَنَّ الأحاديثَ التي طَعَنَتْ فيها الجهميَّةُ بِآرائِهِمْ هي أحاديثٌ ثابتةٌ من جهةِ النَّقْلِ والرَّوَايَةِ مَقْبُولَةٌ عندَ جَهَابِذَةِ الصَّنْعَةِ الحديثيَّةِ.

٢- منهجُ الإِمْرَارِ والتَّسْلِيمِ:

قَوْلُهُ «نَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ»؛ أي نُبْقِي دَلَالَتَهَا على مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ اللَّائِقَةِ بِاللَّهِ، دُونَ تَعْطِيلٍ لِمَعْنَاهَا (كَالْقَوْلِ بِأَنَّ الاسْتِوَاءَ اسْتِيْلَاءٌ)، وَدُونَ تَشْبِيهِ أَوْ تَمَثِيلٍ لَهَا بِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ اللفظَ معلومٌ والكيفَ غيبٌ محجوبٌ عنَّا.

٣- وُجُوبُ الإِيْمَانِ وَقَطْعُ الرَّدِّ:

قَوْلُهُ «وَنُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صِفَةً»؛ بَيَانٌ لِأَنَّ رَدَّ نُصُوصِ الاسْتِوَاءِ أَوْ الرُّؤْيَةِ بِعِلَّةِ الْهَرَبِ مِنَ التَّشْبِيهِ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ رَدٌّ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ الَّذِي بَلَغَ عَنْ رَبِّهِ، وَالتَّسْلِيمُ لِلوَحْيِ مَحْضُ الْعَقْلِ وَمَعِينُ النَّجَاةِ.



رواية عبد الله بن أحمد:

هذا الأثر لابن الإمام أحمد، عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه في إثبات صفة الاستواء وعلو الذات وتفنيد فرية الجهمية الحلولية.

• نص الأثر :

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْمٍ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، أَوْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ، فَقَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْجَهْمِيَّةُ كَذَبُوا، بَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ مَكَانٍ»^(١).

(١) رُوي هذا الأثر بإسناد متصل صحيح من رواية عبد الله بن أحمد مباشرة عن أبيه، ومدون في أمهات كتب السنة المسندة، فأخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، الدمام: دار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ٢٧٥-٢٧٦، رقم (٥١٠)، وأبو بكر الخلال في كتاب السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، الرياض: دار الراجعية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ج ٣، ص ٤٩٤، وأورده -في فصل ماثور الإمام أحمد وصحح مخرجه- شمس الدين الذهبي في العلو للعلي الغفار في إيضاح

الدلالة العقدية للأثر:

يحتوي هذا النص على قواعد عقدية حاسمة تُمثّل مذهب السلف وتنسف شبهات المتكلمين والمعتلة:

١- تكذيب الجهمية ونفي الحلول الذاتي:

قوله «الجهمية كذبوا» رد صريح ومباشر على فرقتين:

الجهمية النفا: (الذين يقولون لا داخل العالم ولا خارجه وليس على العرش)؛

والجهمية الحلوية: (الذين يقولون إن الله بذاته في كل مكان)، فكلا القولين كذب وتكذيب للقرآن.

صحيح الأخبار وسقيمها، تحقيق: أشرف عبد المقصود، الرياض: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ص ١٧٦، رقم (٤٤٨)، ونقله محتجاً به لإثبات مذهب إمام أهل السنة الإمام ابن قيم الجوزية في اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعتلة والجهمية، تحقيق: د. عواد المعتقد، الرياض: دار عالم الكتب، ج ٢، ص ٢٧٢]. وإسناده صحيح ثابت، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (ج ٥، ص ١٩٤) والحافظ الذهبي في "العلو" على صحته وتواتر معناه عن الإمام أحمد.



٢- إثبات العلو والارتفاع على العرش:

إقرار لفظ الآيات المحكمة كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ ، وإثبات أن الاستواء حقيقي يليق بجلال الله.

٣- تقرير قاعدة "المباينة" (بائن من خلقه):

هذه العبارة دقيقة جداً عند السلف؛ ومعناها أن ذات الله تبارك وتعالى منفصلة تماماً عن ذوات المخلوقين، فليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته سبحانه، رداً على أهل الاتحاد والحلول.

٤- التفريق بين معية الذات ومعية العلم:

قوله «وعلمه محيط بكل مكان» هو الميزان العقدي؛ فالله فوق العرش بذاته، وعلمه وقدرته وسمعه وبصره محيط بكل مكان، فلا يغيب عنه من خلقه مثقال ذرة.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية والمقارنة
لعقيدة الأئمة الأربعة
في الاستواء



الفصل الرابع:

الدراسة التحليلية والمقارنة لعقيدة الأئمة الأربعة

في الاستواء.

فبعد أن خُصّصت الفصول السابقة لجمع وتوثيق النقول والآثار العقديّة الماثورة عن الأئمة الأربعة (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) في مسألة الاستواء والعلو الفوقي، يأتي هذا الفصل الرابع ليمثل الثمرة العلمية والتحليلية لهذا البحث؛ إذ يهدف إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة تسير أغوار تلك النصوص، وتستنبط القواعد الكلية والمحددات العقائدية التي تضبط مذهب الأئمة الأربعة في هذا الباب.

وتكمن أهمية هذه الدراسة المقارنة في بيان وحدة المشكاة التي صدر عنها هؤلاء الأئمة الأعلام؛ حيث تبرز بوضوح ملامح الاتفاق التام بينهم على إثبات صفة الاستواء لله عز وجل كما وردت في الوحيين، مع براءتهم المشتركة من عقيدتي التعطيل والتمثيل على حد سواء. وسيتناول هذا الفصل بالتحليل منهجهم الموحد في التعامل مع ظواهر النصوص، وطريقتهم في رد شبهات الجهمية

والمعطلة، مع الوقوف على دلالات الألفاظ والمصطلحات الدقيقة التي أطلقوها كـ "بائن من خلقه" ونفي "الكيف والحد والمماثلة"، وصولاً إلى صياغة رؤية منهجية متكاملة لتقرير معتقد أهل السنة والجماعة من خلال فقه الأئمة المتبوعين.

المبحث الأول:

القواسم المشتركة والاتفاق المنهجي بين الأئمة

إن المتأمل في النقول والآثار الثابتة عن الأئمة الأربعة (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) في باب الأسماء والصفات عامة، وصفة الاستواء والعلو خاصة، يلحظ بوضوح عمق الاتحاد المنهجي والتطابق العقدي بينهم. فرغم تباعد أزمانهم وديارهم، إلا أنهم صدروا عن مشكاة واحدة، وسلكوا مسلكاً واحداً يُلخص عقيدة السلف الصالح. وتتجلى هذه القواسم المشتركة في المطالب التالية:



المطلب الأول:

**التلازم بين إثبات حقيقة الاستواء وتنزيه الباري عن
مشابهة المخلوقين، والتسليم للنصوص وإمرارها
”كما جاءت“، وإثبات العلو الذاتي ومباينة الخالق
للمخلوق (الرد على الحلولية).**

أظهرت الدراسة التحليلية لنصوص الأئمة الأربعة توافقاً تاماً في الانطلاق من قاعدة محكمة تجمع بين الإثبات المطلق لما وصف الله به نفسه والتنزيه المطلق عن مشابهة خلقه. فلم تكن ألفاظهم مجرد سرد منقول، بل اتسقت في منهج سلفي موحد يستند إلى الآية المحكمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

• حقيقة الإثبات :

اتفقت عبارات أبي حنيفة (نقر بأن الله على العرش استوى) مع تقرير مالك بالوقوف عند النص، وثبوت اللفظ عند الشافعي، وأمر الإمام أحمد بإمرار الصفة كما جاءت؛ مما يبطل زعم من قال إنهم يرون الاستواء مجازاً أو استعارة، بل أوقفوا على وجوب إثبات صفة

الاستواء لله سبحانه وتعالى كما وردت في القرآن الكريم في سبعة مواضع، واعتبارها صفة حقيقية تليق بجلاله، حاسمين الموقف من التأويلات الكلامية (كتأويل الاستواء بالاستيلاء أو القهر):

فأبو حنيفة: قرر الإثبات في "الوصية" بقوله: "نُقِرُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى".

ومالك بن أنس: صرّح بأن "الاستواء معلوم" (أي معلوم المعنى في لغة العرب وهو العلو والارتفاع).

والشافعي: أصل في رواية يونس بن عبد الأعلى وجوب "إثبات هذه الصفات" لأن القرآن نزل بها.

وأحمد بن حنبل: أنكر على من زعم أن الاستواء مجاز، وقال في رواية المروزي: "يُريدون أن يقولوا ليس على العرش إله! أمروا الآيات كما جاءت".



• التنزيه المطلق ونفي التشبيه والتمثيل :

شكّل نفي التشبيه والتمثيل (قياس الخالق بالمخلوق) قاسماً مشتركاً بين الأئمة، فرأوا أن إثبات الاستواء لا يستلزم تشبيه الله بخلقه في الاستقرار المادي أو الحركة أو الجلوس :

أبو حنيفة: نفي التشبيه والاحتياج بقوله: "من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرارٌ عليه".

مالك بن أنس: قطع طمع الممثلة بقاعدته: "والكيف غير معقول" (أو مجهول).

الشافعي: جعل ميزانه الآية المحكمة: "ونفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}".

أحمد بن حنبل: قرر في رواية حنبل إمرار الصفات "ولا نكيف شيئاً منها بكيف، ولا نَصِفُ الله بأكثر مما وصف به نفسه".

• التسليم للنصوص وإمرارها "كما جاءت" (موقفهم من علم الكلام):

اشترك الأئمة في تقديم النقل على العقل في غيبيات الصفات، ووجوب تمرير نصوص الاستواء بظواهرها اللائق بالله، مع بغضهم الشديد لعلم الكلام وأهله الذين خاضوا في كيفية الصفات بآرائهم كالاتي:

اتحد لفظ الإمامين الشافعي وأحمد في القاعدة الذهبية: "آمنّا به وأمرّوه كما جاء بلا كيف".

اعتبر الإمام مالك مجرد "السؤال عن كيفية الاستواء بدعة"، وأمر بطرد السائل زجراً له.

نهى الإمام أبو حنيفة تلميذه أبا يوسف عن الخوض في الكلام بمسائل الصفات خارج إطار المأثور.



• إثبات العلو الذاتي ومباينة الخالق للمخلوق (الرد على الحلولية):

اتفقت كلمة الأئمة الأربعة على أن الله سبحانه وتعالى فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه بذاته، وأن المعية والحلول في الأمكنة إنما هي معية العلم والإحاطة، رداً على الجهمية:

فقال أبو حنيفة (رواية أبي مطيع): "من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر.. لأن عرشه فوق سماواته".

وقال مالك (رواية عبد الله بن نافع): "الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه شيء".

وقال الشافعي: "وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ فِي سَمَائِهِ".

قال أحمد (رواية ابنه عبد الله): "الجهمية كذبوا، بل الله على عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيط بكل مكان".

المطلب الثاني: التفريق الأكاديمي بين معرفة المعنى وتفويض الكيفية الحقيقية للاستواء.

يُعدّ التفريق بين "المعنى" و"الكيفية" ركيزة المنهج الأثري المقابل لمنهج المتكلمين. وقد تجلّى هذا التفريق الأكاديمي الصارم في ثنايا عبارات الأئمة قاطبة، فتقوم المحاكمة العلمية لعقيدة السلف في باب الصفات على "الخط الفاصل" بين الخطاب اللغوي (المفهوم لزاماً) والكنه الغيبي (المحجوب عقلاً). فالقرآن الكريم نزل بلسانٍ عربي مبين، ومخاطبة العباد بما لا يعقلون معناه في لغتهم يُخرج الوحي عن كونه هدىً وبياناً. لذلك، فرّق أئمة السنة والفقهاء تفريقاً حاسماً بين مستويين في التعامل مع صفة الاستواء:

١- مستوى المعنى (المدلول الذهني واللغوي):

وهو واجب الإثبات والقبول.

٢- مستوى الكيفية (الحقيقة الخارجية والكنه الذاتي):

وهو واجب النفي والتفويض.



أولاً: معلومية المعنى:

أي (المدلول اللغوي للفظ): وهو معلومٌ ومُثَبَّتٌ، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

حين قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، فقد أثبت أن المعنى اللغوي (وهو العلو والارتفاع) ظاهر ومفهوم لجميع المخاطبين باللسان العربي، وليس اللفظ لغزاً مغلقاً كما تدعي مدرسة التفويض المطلق (تفويض اللفظ والمعنى معاً).

إذن القول بأن معنى الاستواء "معلوم" يعني إثبات حقيقة ما دلت عليه الكلمة في لسان العرب، فالاستواء إذا عُدِّي بـ (على) لا يحتمل في اللغة إلا معاني: العلو، والارتفاع، والصعود، والاستقرار.

وحين قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم»، وفي رواية يحيى بن يحيى: «غير مجهول»، فإنه يُحيل السائل إلى "المعلومية اللغوية"، أي أن معنى اللفظ ليس لغزاً ولا طلسمًا مبشماً، بل هو علوٌ وارتفاع ثابت لله عز وجل.

فلو كان المعنى مجهولاً تماماً كجهل الكيفية، لقال الإمام مالك: (الاستواء مجهول والكيف مجهول)، فلما غاير بين الحكمين (جعل الأول معلوماً والثاني مجهولاً) عُلِمَ يقيناً أن معنى اللفظ مفهوم عنده، وأن الغيب المجهول هو طريقة حدوثه وكيفيته.

ثانياً: جهالة الكيفية.

الكيفية (الحقيقة والكنه الذاتي للصفة): وهي مجهولة ومفوضة إلى الله سبحانه؛ لعجز العقول عن الإحاطة بذات الخالق، فالكيفية هي "الهيئة التي عليها الشيء"، وتفويض الكيفية يعني الإيمان الجازم بأن لصفات الله سبحانه حقيقةً وكيفيةً، لكن العقل البشري عاجز عن تصورهما أو الإحاطة بهما، لأن الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، وكما أن لله ذاتاً حقيقية لا تشبه الذوات ولا نَعْلَم كيفيتها، فكذلك له صفات حقيقية لا تشبه الصفات ولا نَعْلَم كيفيتها.

وفي قوله: والكيف غير معقول (أو) مجهول (إثبات لعجز العقل البشري المحدود عن إدراك كنه صفات الخالق الغيبية. فالأئمة



يفوضون كيفية الصفة وحقيقتها الغيبية إلى الله تعالى ، مع إيمانهم التام بحقيقة المعنى اللغوي المستقر في النص .

ولكي يتضح المراد أذكر ضوابط لتفويض الكيفية وهي :

نفي المماثلة (التشابه) : إن تفويض الكيف يقطع الطريق تماماً على "المشبهة والمجسمة" ؛ لأن المشبه هو من تخيل كيفية للاستواء (كجلوس المخلوق أو استقراره المادي المفتقر للمكان) ، ثم قاس الخالق عليها . فجاء قول الأئمة «والكيف غير معقول» ليحرم التكيف ويهدم قياس الغائب على الشاهد .

التلازم بين نفي الكيف ونفي العلم به : السلف لا ينفون أن يكون لله كيفية (إذ لا توجد ذات موجودة بلا كيفية وحقيقة) ، وإنما ينفون "علمنا" نحن بهذه الكيفية ، فالمنفي هو علم الخلائق ، والمُفَوَّض هو كنه الصفة إلى علام الغيوب .

ثالثاً: الموازنة الأكاديمية بين المذاهب الثلاثة في الاستواء:

المذهب	الموقف من المعنى اللغوي	الموقف من الكيفية الحقيقية	النتيجة المنهجية
مذهب السلف (الأئمة الأربعة)	معلوم ومُثَبَّت (علو وارتفاع حقيقي يليق بالله)	مجهول ومُفَوَّض (لا يدركه العقل البشري)	إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل
مذهب المشبهة (المجسمة)	معلوم ومُثَبَّت	مُكَيَّف ومُمَثَّل (جعلوه كاستواء المخلوقين)	سقوط في فرية التشبيه وتجسيم الخالق
مذهب المعطلة (المؤولة)	مَصْرُوف ومُحَرَّف (قالوا: استوى بمعنى استولى)	منفِيّ تَبَعاً لنفي الصفة	تعطيل النص وإبطال دلالة الوحي القاطعة
مذهب المفوّضة (المتأخرين)	مجهول ومُفَوَّض (قالوا: لا نعرف المعنى)	مجهول ومُفَوَّض	تجهيل الأئمة وجعل القرآن ألفاظاً مبهمه



يتضح الفرق الأكاديمي بين المعنى والكيف من خلال وضع مذهب السلف في مقارنة مع المذاهب المحدثه: ^(١)

رابعاً: الثمرة المنهجية للتفريق.

إن هذا التفريق الأكاديمي يحل الإشكال الكبير الذي وقع فيه المتكلمون؛ فالمؤولة إنما فروا إلى التأويل (التحريف) لأنهم ظنوا أن إثبات "معنى" الاستواء يستلزم "تشبيه" الله بخلقه، فأعلمهم أئمة السلف أن التشبيه إنما يدخل من جهة "الكيف" لا من جهة "المعنى"، فإذا أثبتتم المعنى اللغوي العام (العلو) وفوضتم الكيفية الغيبية، برئت عقيدتكم وصح إيمانكم بالقرآن.

خلاصة هذا المطلب (النتيجة الأكاديمية):

إن التفويض عند الأئمة الأربعة هو "تفويض الكيفية" (أي حقيقة الصفة وهيبتها المجهولة غيباً)، وليس "تفويض المعنى" (الذي يقتضي تجهيل الأمة بلسان قرآنها). فالاستواء في منهجهم معلوم من

(١) مستخلص من مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة [ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، القاهرة: دار الحديث، ج ١، ص ٢١٠]:

جهة اللغة كعلو، ومجهول ومفوض من جهة حقيقته وكيفيته اللائقة بذات الله المنزهة عن التشبيه والتمثيل^(١).

المبحث الثاني: أثر الاتفاق العقدي للأئمة على وحدة الأمة

إنَّ المتتبع لتاريخ الأمة الإسلامية يدركُ يقيناً أنَّ قوتها وعزتها ارتبطتا دائماً بمدى تماسك بنيانها الداخلي، وهو التماسك الذي لا يمكن أن يقوم له سقفٌ ما لم يستند إلى أساسٍ عقديّ متين، يجمع القلوب ويوحد الوجهة.^(٢) وتكتسبُ قضية "الاتفاق العقدي" أهميةً بالغةً بالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به أئمة الهدى وعلماء الأمة؛ باعتبارهم صمّام الأمان الفكري والمعرفي، والقادة الفعليين للشعوب والمجتمعات في النواحي العلمية والعملية^(٣). ولم يكن الاتفاق على أصول العقيدة وثوابت الدين بين أئمة الإسلام — على مر العصور — مجردَ ترفٍ علمي أو توافقٍ نظري، بل كان عروةً وثقى،

(١) [الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، رسالة في الاعتقاد والصفات، تحقيق: د. بدر البدر، الكويت: دار غراس، ص ١٨-٢٠].

(٢) [(ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٣، ص ٣٤٥؛ الشاطبي، الاعتصام، ج ٢، ص ١٨٠)] بتصريف

(٣) [(ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج ١، ص ٩)] بتصريف يسير



وركيزة أساسية بنيت عليها وحدة الأمة الفكرية والسياسية والاجتماعية المانعة من الفشل^(١). فحينما توحدت المرجعية العقدية للأئمة، انعكس ذلك إيجاباً على الجماهير تآلفاً في القلوب، وضبطاً لبوصلة الولاء والبراء، وتحصيناً للمجتمع من الانزلاق في مستنقعات التكفير والتناحر والفرقة المذمومة المشتتة للجهود.^(٢)

وعليه، يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على الأبعاد العميقة للاتفاق العقدي بين الأئمة، ومظاهره الجلية، مستعرضاً الآثار الإيجابية الكبرى التي يجنيها جسد الأمة من هذا الائتلاف، مع بيان التداعيات الخطيرة التي قد تترتب على غيابه، وذلك من خلال مناقشة المطالب الآتية.

(١) [ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، عند قوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعاً"، ج ٢، ص ٨٧؛ الآجري، الشريعة، ج ١، ص ٢١٠] بمعناه
 (٢) [الالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ١، ص ٤٥؛
 الوادعي، التفرق العقدي وأثره على الوحدة الإسلامية، ص ١٢].

المطلب الأول:

تكامُل المنهج الفقهي مع الأصل الاعتقادي

لدى المذاهب الأربعة المتبوعة

المقصود بهذا المطلب هو إثبات أن المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة (الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة) لم تكن مجرد مدارس قانونية لتخريج الفروع العملية بمعزل عن العقيدة، بل قام ببنائها الفقهي على تلازم تام وتكامل عضوي مع الأصول الاعتقادية الثابتة عن أئمتها؛ بحيث يُفهم الفقه بأنه الثمرة التطبيقية للعقيدة، وتُفهم العقيدة بأنها الموجه الحاكم للاجتهاد الفقهي وأصول الاستنباط.

وأثبتت هذه الدراسة خطأ النظرة التجزيئية التي تفصل فقه الأئمة الأربعة عن عقائدهم. فالمذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة شرعاً لم تنشأ بمعزل عن الصفاء الاعتقادي، بل كان الأصل العقدي هو القاعدة المتينة التي بُنيت عليها الفروع الفقهية والاجتهادية، فتلمذة الشافعي على مالك، وتلمذة أحمد على الشافعي، والتقاء الأصول عند مدرسة أبي حنيفة بالعراق، يبرهن على أن



الخلاف الفقهي السائغ في الفروع القائم على أدلة القياس والنظر لم يؤثر قط على وحدة الأصل الاعتقادي لديهم.

فهذا التكامل يعزز الثقة بمذاهب الأئمة؛ فالذي يُستفتى في الصلاة والزكاة والمعاملات هو نفسه الذي يُقتدى به في إثبات استواء الرب وعلوه وتوحيده، ويظهر أثر هذا التكامل من خلال المحاور الأربعة التالية :

أولاً: وحدة المرجعية العقدية للأئمة الأربعة وثباتها.

إن النواة الأولى لتكامل المنهج الفقهي مع الأصل الاعتقادي تبدأ من إثبات أن الأئمة الأربعة (أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعي، وأحمد) كانوا على معتقد واحد في أصول الدين الكبرى، كمسائل التوحيد، والصفات، والإيمان، والقدر، والإمامة، والصحابة، ولم يختلفوا إلا في مسائل الفروع الاجتهادية^(١). ويظهر هذا التلاحم جلياً في مصنفاتهم العقدية المأثورة أو المروية عنهم؛ ككتاب "الفقه الأكبر" للإمام أبي حنيفة، ورسالة الإمام مالك في القدر، وكتاب

(١) [(الطحاوي، العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي، ص ٧٥؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٥، ص ٢٥٦)]

"الفقه الأكبر" المنسوب للشافعي، وكتاب "السنة" للإمام أحمد، حيث أصلوا فيها القواعد العقدية التي تحكم الدرس الفقهي وتصونه من الانحراف^(١).

ثانياً: أثر الأصل الاعتقادي في صياغة القواعد الأصولية.

يتجلى التكامل المنهجي في كون القواعد الأصولية (علم أصول الفقه) التي تفرعت عنها المدارس الفقهية، هي في حقيقتها نتاج مباشر للمواقف العقدية؛ فحجية السنة، والقول بالإجماع، ومصدرية التشريع، والتحسين والتقيح العقليين، ومفهوم التكليف، كلها مسائل أصولية صيغت بناؤها في ضوء المحددات العقدية السلفية للأئمة المتبوعين^(٢). ومن أمثلة ذلك: تقديم الأئمة الأربعة للنص الشرعي (الكتاب والسنة) على القياس والعقل عند التعارض؛ وهو موقف عقدي مبدئي نابع من وجوب التسليم والانقياد المطلق

(١) [أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص ١٢؛ اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ١، ص ١٥٤؛ ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج ١، ص ٢٤١].

(٢) [الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ٢٨؛ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج ١، ص ٤٢].



للولحي، والذي تفرع عنه مذهبهم الفقهي بترك الأقوال والآراء والجمود على النص متى ما صح الحديث^(١).

ثالثاً: الانعكاس التطبيقي للعقيدة على الفروع الفقهية.

لم تكن المسائل الفقهية الفرعية في المذاهب الأربعة معزولة عن التأصيل العقدي، بل كانت الأصول العقدية هي المحك الحاسم في توجيه الفتاوى والأحكام العملية؛ ويتضح ذلك في أبواب العبادات والمعاملات والجنايات، كمسألة اشتراط النية في العبادات وعلاقتها بمسألة دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأحكام الردة وأثرها في فسخ العقود، ومسألة طاعة ولاية الأمر في غير معصية وأثرها في وجوب إقامة الجمعة والجماعات والجهاد معهم برّاً كان أو فاجراً^(٢). هذا الترابط العملي صان الفقه الإسلامي من التدثر بالنزعات

(١) [(الشافعي، الرسالة، ص ٧٣؛ ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ١، ص ٦٤؛ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج ٢، ص ٩٢٤)] بتصريف

(٢) [(ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج ١، ص ٦٥؛ الميرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، ج ١، ص ٨٢؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ١٦٨)] بتصريف

العقلية المحضة أو الفلسفات الكلامية المشتتة، وجعله تعبيراً سلوكياً
نقياً عن حقيقة التوحيد^(١).

رابعاً: ثمرة التكامل في تحقيق وحدة الأمة.

إن الثمرة الكبرى لتكامل المنهج الفقهي مع الأصل الاعتقادي
لدى المذاهب الأربعة تتجسد في ترسيخ "مشروعية الخلاف الفقهي
وحظر التفرق العقدي"؛ فعندما تيقنت الأمة أن علماءها يصدرون عن
عقيدة واحدة، أصبح اختلافهم الفقهي رحمةً وتوسعةً وسعة أفق، ولم
يفض إلى التدابر أو التكفير، مما قاد إلى بقاء المذاهب الأربعة
كأوعية جامعة لحفظ هوية الأمة وتماسكها الفكري عبر القرون^(٢).

(١) [(الدهلوي، حجة الله البالغة، ج ١، ص ١٨٩)] بتصريف

(٢) [(ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، ج ٢، ص ٣٤٠؛ ابن

حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٣، ص ٢١١



المطلب الثاني: بطلان نسبة الأئمة إلى مدارس التأويل أو التعطيل المتأخرة.

المقصود بهذا المطلب هو إثبات براءة الأئمة الأربعة المتبوعين (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) من المناهج الكلامية الحادثة في باب الأسماء والصفات، سواء التي جنحت إلى "التأويل" بصرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل، أو "التعطيل" بنفي حقائق ما وصف الله به نفسه. وتكمن أهمية هذا المطلب في دفع محاولات بعض المتأخرين الذين أرادوا قسر نصوص هؤلاء الأئمة وتأويل كلامهم ليتوافق مع القواعد الكلامية الحادثة، صيانةً لمرجعيتهم العقدية التي هي أساس وحدة الأمة الفكرية^(١).

وقد كشفت الدراسة والتوثيق التاريخي بالأسانيد بطلان كافة المحاولات المتأخرة لتطويع كلام الأئمة لصالح مدارس التأويل (كالجهمية والمعتزلة والأشعرية المتأخرة)، ويتضح بطلان ذلك من وجهين:

(١) [ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج ٥، ص ٢٤٠؛ ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة، ج ١، ص ٢١٥].

الوجه الأول: أسبقية نصوص الأئمة ومحاربتهم للمسالك الكلامية في مهداها.

لقد كشف التوثيق التاريخي بالأسانيد الصحيحة أن نصوص الأئمة الأربعة في تقرير الصفات جاءت متقدمة زمانياً وصريحة لفظياً قبل نشوء واستقرار المصطلحات البديلة لمدارس التأويل والتعطيل المتأخرة (كالأشعرية المتأخرة والماتريدية)، بل جاءت معاصرة لرؤوس الجهمية والمعتزلة فكسروا أصولهم في مهداها.^(١)

التفصيل والتوثيق الحنفي:

جاءت نصوص الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) في كتابيه "الفقه الأكبر" و"الوصية" صريحة في إثبات الصفات الفوقية واليد والوجه لله تعالى بلا تأويل؛ حيث قرر بطلان تحريف المعتزلة لصفة اليد بالقدرة أو النعمة، مبيناً أن في ذلك إبطالاً للصفة^(٢). كما ثبت

(١) [(اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ١، ص ١٤٥؛

ابن قدامة، ذم التأويل، ص ٢٢)]

(٢) [(أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص ٣٦؛ الملا علي قاري، شرح الفقه الأكبر،

ص ٥٤)].



عنه لعنه لعمر بن عبيد (رأس المعتزلة) لما أحدثه من القول بالقدر ونفي الصفات وتفريق الأمة.^(١)

التفصيل والتوثيق المالكي والشافعي:

سار الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) على ذات الجادة، وثبت عنه طرده لأهل البدع من حيرته وعقابه لعمر بن عبيد، وقوله الشهير في الاستواء الذي يثبت المعنى ويحجب الكيفية.^(٢) وجاء الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) ليؤصل ذم الكلام وأهله، ويسطر في كتابه "الفقه الأكبر" إثبات ما أثبتته الله لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من غير تشبيه ولا تعطيل.^(٣)

(١) [(الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٦٧)].

(٢) [(الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ١٠٥؛ ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٧، ص ١٢٨)].

(٣) [(الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، ص ٤٢؛ الهروي، ذم الكلام وأهله، ج ٤، ص ٢١٠)].

التفصيل والتوثيق الحنبلي:

واجه الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) فتنة خلق القرآن وصمد في محنة الجهمية والمعتلة، وألف كتابه الحاسم "الرد على الجهمية والزنادقة" ليفند شبهاتهم في تأويل الاستواء بـ "الاستيلاء"، مبيناً أن هذا تحريف للسان العرب وتبديل لبوصلة الاعتقاد التي تلقت الأمة عليها العلم نقياً.^(١)

الوجه الثاني: بطلان دعوى "التفويض المطلق للمستند اللفظي المعجم".

إن محاولة مدارس التأويل المتأخرة تفسير سكوت الأئمة الأربعة عن الخوض في "كيفية" الصفات بأنه "تفويض مطلق ينفي المعنى ويدعي الإعجام"، هو تحريف صريح لمراد الأئمة ومقاصدهم

(١) [أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة، ص ٨٢-٨٥؛ ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج ١، ص (٢٨٤)].



العلمية؛ فالأئمة فرقوا بوضوح بين "المعنى اللغوي المفهوم" وبين "الكيفية الغيبية المجهولة".^(١)

التفصيل والتوثيق:

القاعدة الذهبية التي سار عليها الأئمة الأربعة هي "إمرار الآيات كما جاءت"، وهو إمرار يقتضي إثبات دلالة اللفظ العربي المبين الذي نزل به القرآن؛ لأن الإمرار لا يكون إلا لشيء مفهوم المعنى، أما اللفظ الأعجمي المجهول فلا يقال فيه "أمرّوه".^(٢)

تفكيك قاعدة الإمام مالك:

يتجلى هذا التفريق في المقولة العقدية الأشهر للإمام مالك بن أنس حين سُئل عن كيفية الاستواء، فقال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"^(٣).

(١) [ابن تيمية، الرسالة التدمرية، ص ٣٨-٤٠؛ الشنقيطي، منهج الأشاعرة في آيات الصفات، ص ١٥].

(٢) [الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص ٤٤؛ ابن عبد البر، الاستذكار، ج ٨، ص ١٥٢].

(٣) [البيهقي، الأسماء والصفات، ج ٢، ص ٣٠٥].

فقلوه (الاستواء غير مجهول) - وفي روايات أخرى (الاستواء معلوم) - دلالة قطعية على أن "المعنى" في لغة العرب ظاهر ومعروف وهو العلو والارتفاع، وإنما المنفي والمفوض علمه إلى الله هو "الكيفية" (الكيف غير معقول)، وهو ما يبطل زعم المتأخرين أن الأئمة كانوا يجهلون معاني آيات الصفات أو يعاملونها كالحروف المقطعة^(١).

وبناءً عليه، فإن الأئمة أثبتوا لله الفوقية المطلقة، والعلو الذاتي البائن من خلقه، على حقيقة ما يليق بجلاله، مما يقطع الطريق أمام كل تأويل حادث يشنت عقيدة الأمة ويهدم وحدتها^(٢).

(١) [ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٥، ص ٣٦٥؛ ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، ج ١، ص ٢٣٨].

(٢) [الذهبي، العلو للعلي الغفار، ص ١٤٢؛ الوادعي، التفرق العقدي وأثره على الوحدة الإسلامية، ص ٨٨].



الْخَاتِمَةُ

الْعَلَمِيَّةُ

لِلرِّسَالَةِ

الخاتمة العلمية للرسالة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد خلصت هذه الدراسة الأكاديمية الموسومة بـ (عقيدة الأئمة الأربعة في صفة استواء الله على العرش: جمعا ودراسة) إلى جملة من النتائج والتوصيات العلمية التي تُبرز وحدة المصدر العقدي والمنهجي لدى أئمة المذاهب الفقهية المتبوعة، ويمكن إجمال أبرز هذه النتائج في النقاط الآتية:

١- وحدة السبك العقدي:

أثبت البحث بالدليل القطعي والنصوص المتواترة عن الأئمة الأربعة (أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) اتفاقهم التام والمطلق على إثبات صفة الاستواء لله عز وجل على عرشه علواً حقيقياً يليق بجلاله، مما ينفي وجود أي خلاف فرعي أو أصولي بينهم في هذا الباب.



٢- التلازم بين الإثبات والتنزيه :

تبين من خلال استقراء أقوال الأئمة أن منهجهم يقوم على ركيزتين: إثبات ما أثبتته الله لنفسه في الآيات السبع المحكمات، وتنزيه سبحانه عن مشابهة المخلوقين أو الحاجة إلى العرش، متبعين القاعدة القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾.

٣- موقف صارم من التعطيل والتأويل :

كشفت الدراسة عن الموقف الحازم للأئمة الأربعة ضد مدارس الكلام (كالجهمية والمعتزلة)، وتحذيرهم الشديد من الخوض في غمار التأويل العقلي المستند إلى الفلسفات اليونانية، واعتبارهم السؤال عن كيفية الصفات بدعة مضللة.

٤- تكامل المدرسة الفقهية والعقدية :

إن هذا التوافق العقدي بين الأئمة يبرهن على أن الخلافات الفقهية السائغة في الفروع لم تؤثر قط على وحدة الأصل الاعتقادي لديهم، وأنهم جميعاً استقوا عقائدهم من منبع مشكاة النبوة وما كان عليه الصحابة والتابعون.

التوصيات :

توصي الدراسة الباحثين وطلاب العلم بضرورة العناية بجمع وتدريس المسائل العقدية المنقولة عن أئمة السلف، وإبراز الصفاء الاعتقادي للمذاهب الفقهية، سداً للذريعة أمام محاولات تفريق الأئمة أو نسبة الأئمة إلى غير ما كانوا عليه من جادة التمسك بالكتاب والسنة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أبو إسحاق إمامنا الميرزا محمد بن أبي الفوارس

مدرس العقيدة والحديث الشريف وعلومه



الفهارس

فهرس
الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

- ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ
عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ ٦١
- ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيَنَّهُم مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ ... ٧١
- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ٨
- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ٨٤
- ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ٧٦
- ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ ٧٠ , ٤٢
- ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ ٧١
- ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ ٤٠
- ﴿اسْتَوَىٰ﴾ ٣١
- ﴿اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ ٧٣
- ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ﴾ ٧
- ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ط﴾ ١١٢



- ﴿أَسْتَوَى﴾ ٧٦
- ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ٧٦
- ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ ٧٣
- ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَأَسْتَوَى﴾ ٤٢، ٣٩
- ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ١١٣
- ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ ١١٣
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ٨٤، ٢٣
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ١٧٨، ١٨
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ٥٣
- ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ٨
- ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١١٤
- ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُعْشَى أَلِيلَ النَّهَارِ﴾ ٥٨
- ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ١٤٥، ١٤٣، ١٣٩، ٨١، ٧٩، ٦٠
- ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ ٤١

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ
مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ
أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ٦٢

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ ١١٤

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ ١١٣

﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ
الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ ٥٩

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى
الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ ٥٨

﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى
الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ ٦٠

﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ ٤١



الفهارس

فهرس
المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

حرف الألف

الأسماء والصفات : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن حاشد، دار التراث، القاهرة.

اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية :
شمس الدين محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) (ت: ٧٥١هـ)،
تحقيق: د. عواد العواد، دار العاصمة، الرياض، ط. ١.

أصول السنة : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، رواية عبدوس بن مالك العطار، دار المنار، الخرج، ط. ١.

حرف الباء والتاء

بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية : تقي الدين
أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة
من الباحثين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،
المدينة المنورة.



تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ)، تحقيق : أحمد صقر، دار التراث، القاهرة.

تذكرة الحفاظ : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت : ٤٦٣هـ)، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

حرف الجيم والخاء

جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) : (محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ)، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. ١.

جامع بيان العلم وفضله : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت : ٤٦٣هـ)، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام.

حرف الدال والذال

درء تعارض العقل والنقل : تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ابن تيمية) (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط. ٢.

الرد على الجهمية والزندقة : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات، الرياض.

ذم الكلام وأهله : أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ)، تحقيق: سميح دغيم، دار الفكر اللبناني، بيروت.

حرف السين والشين

الرسالة : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط. ١.



- سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف
الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ١١
- السنة : أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت :
٣١١هـ)، تحقيق : د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط. ١
- السنة : عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت : ٢٩٠هـ)، تحقيق : د.
محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط. ١
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : أبو القاسم هبة الله بن
الحسن اللالكائي (ت : ٤١٨هـ)، تحقيق : د. أحمد سعد حمدان،
دار طيبة، الرياض.
- شرح العقيدة الطحاوية : ابن أبي العز الحنفي (ت : ٧٩٢هـ)،
تحقيق : جماعة من العلماء، إشراف : محمد ناصر الدين الألباني،
المكتب الإسلامي، بيروت.

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة : شمس الدين
محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) (ت : ٧٥١هـ)، تحقيق : د.
علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط. ١.

حرف العين والفاء واللام

العظمة : أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر (أبو الشيخ
الأصبهاني) (ت : ٣٦٩هـ)، تحقيق : رضاء الله بن محمد إدريس
المباركفوري، دار العاصمة، الرياض.

العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار من سقيمها :
شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)،
تحقيق : أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف،
الرياض، ط. ١.

الفقه الأكبر (برواية أبي مطيع البلخي) : (نسب للإمام أبي
حنيفة النعمان) (ت : ١٥٠هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية، حيدرآباد، الهند.



لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية : شمس الدين
محمد بن أحمد السفاريني (ت : ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين،
دمشق، ط. ٢

لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن
منظور) (ت : ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط. ٣

حرف الميم والواو

مجموع الفتاوى : تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ابن تيمية)
(ت : ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

مناقب الإمام أحمد بن حنبل : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي
(ابن الجوزي) (ت : ٥٩٧هـ)، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن
التركي، دار هجر، القاهرة، ط. ١

مناقب الشافعي: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:

١٠٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط. ١.

كتاب الوصية (مع شرح الملا علي القاري: (الإمام أبو حنيفة

النعمان، مطبعة شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول



الفهارس

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

- مقدمة فضيلة الشيخ المُحَدِّث الأستاذ الدكتور أبو عمير مجدي
بن محمد عرفات المصري الأثري، مدرس العقيدة والحديث
الشریف وعلومه ٧
- مقدمة فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ابو عثمان فرحان بن عبید
الشمري، موجه أول إمامة وخطابة- وزارة الأوقاف- الكويت --- ١٠
- الملخص التنفيذي للبحث: ١٥
- ١- العنوان والبيانات العامة: ١٥
- ٢- فكرة البحث والهدف منه: ١٥
- ٣- هيكلية البحث وأقسامه: ١٦
- ٤- أبرز نتائج البحث: ١٧
- الهيكلية التفصيلية الكاملة للرسالة (فصول ومباحث ومطالب) :
..... ١٩
- المقدمة الفنية للرسالة: ١٩



الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والدلائل القرآنية لصفة

الاستواء..... ٣٣

المبحث الأول: الاستواء في اللسان العربي والاصطلاح

العقدي..... ٣٥

المطلب الأول: المعنى اللغوي للاستواء وتقلباته التصريفية. ٣٧

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي والعقدي للاستواء عند

السلف الصالح (أهل السنة والجماعة)..... ٤٥

المبحث الثاني: الاستقراء القرآني لآيات الاستواء وتفسير

السلف لها..... ٥٥

المطلب الأول: سياقات المواضع السبعة لصفة الاستواء في القرآن

الكريم..... ٥٧

أولاً: الجرد الاستقراءى للمواضع السبعة لآيات الاستواء في القرآن

الكريم وسياقاتها..... ٥٧

١. موضع سورة الأعراف (الآية ٥٤): ٥٨

٢. موضع سورة يونس (الآية ٣): ٥٨

٣. موضع سورة الرعد (الآية ٢): ٥٩

٤. موضع سورة طه (الآية ٥): ٦٠
٥. موضع سورة الفرقان (الآية ٥٩): ٦٠
٦. موضع سورة السجدة (الآية ٤): ٦١
٧. موضع سورة الحديد (الآية ٤): ٦٢
- ثانياً: المنهج التفسيري للسلف الصالح في تلقي آيات الاستواء وإمرارها. ٦٣
- ويمكن تلخيص معالم منهجهم التفسيري في النقاط التالية: ٦٣
١. إمرار النصوص كما جاءت مع إثبات معانيها. ٦٣
٢. التفريق القطعي بين المعنى والكيفية. ٦٤
٣. تقديم النقل وتعظيم النص الشرعي. ٦٥
- المطلب الثاني: الآثار والنقول التفسيرية عن الصحابة والتابعين. ٦٧
- ١- أثر أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها (ت: ٦١هـ): ٦٧
- ومعنى الأثر يتطابق مع مذهب السلف الصالح في إثبات الصفات، ويدل على قواعد أربع لا بد من ذكرها: ٦٩
- ٢- أثر ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨هـ): ٧٠



- ٣- أثر أبي العالية رفيع بن مهران (ت: ٩٣ هـ): ٧٣
- ٤- أثر مجاهد بن جبر (ت: ١٠٤ هـ): ٧٦
- ٥- أثر التابعي ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعه الرأي) المتوفى سنة (١٣٦ هـ): ٧٩
- ٦- أثر مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠ هـ): ٨١
- لكن هنا تحذير وضابط: ٨٣
- ٧- أثر إمام دار الهجرة مالك بن أنس المتوفى سنة (١٧٩ هـ): ٨٤
- وتكشف هذه الآثار أن السلف لم يكونوا يمرون على ألفاظ الاستواء دون فهم لمعناها اللغوي، بل كانوا يثبتون المعنى (العلو والارتفاع) ويفوضون الكيفية. ٨٦
- المطلب الثالث: دحض تأويل "الاستواء" بالاستيلاء والقهر لغوياً وعقدياً. ٨٧

الفصل الثاني: التراجم المختصرة للأئمة الأربعة ومواقفهم من

المدارس الكلامية..... ٩٢

- المبحث الأول: مدرسة العراق (الإمامان أبو حنيفة وأحمد بن حنبل)..... ٩٤

- المطلب الأول: الإمام أبو حنيفة النعمان: حياته وموقفه من بدع الجهمية وعمرو بن عبيد ٩٧
- أولاً: ترجمة مختصرة للإمام أبي حنيفة: ٩٧
- اسمه ونسبه: ٩٧
 - مولده ونشأته: ٩٧
 - شيوخه وتلاميذه: ٩٧
 - مكانته الثنائية: ٩٨
 - وفاته: ٩٨
- ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية: ٩٩
- ويمكن أن ألخص مسيرته مع علم الكلام مرحلتين رئيسيتين، وكذلك موقفه من المتكلمين في النقاط التالية: ١٠٠
- مرحلة البداية والنقاش: ١٠٠
 - مرحلة المراجعة والترك: ١٠٠
 - نهى أولاده وتلاميذه عنه: ١٠١
- ثالثاً: أصول عقيدته وموقفه من الصفات والتأويل. ١٠٢
- إثبات الصفات الفوقية والذاتية: ١٠٢



- دحض تأويل الاستيلاء وقهر الاستواء: ١٠٢.....
- إثبات علو الله على عرشه: ١٠٣.....
- خلاصة المطلب: ١٠٣.....
- المطلب الثاني: الإمام أحمد بن حنبل: إمام أهل السنة، وموقفه من فتنة خلق القرآن وحركة التعطيل ١٠٤.....
- أولاً: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل ١٠٤.....
- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه: ١٠٤.....
- مولده ونشأته: ١٠٥.....
- طلب العلم: ١٠٥.....
- شيوخه: ١٠٥.....
- تلاميذه: ١٠٦.....
- مكانته: ١٠٦.....
- وفاته: ١٠٦.....
- ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية: ١٠٧.....
- وممكن أن الخص موقفه من المدارس الكلامية الي النقاط التالية:
- ١٠٨.....

- الرفض القاطع للمتكلمين: ١٠٨
- تقديم النقل على العقل: ١٠٨
- موقفه من المعتزلة: ١٠٨
- موقفه من الجهمية: ١٠٩
- التحذير من أهل البدع: ١٠٩
- ثالثاً: المحن العقدية (فتنة خلق القرآن). ١١٠
- ال الجولة الأولى: تحرير محل النزاع والمطالبة بالدليل الشريف. ١١١
- موقف الإمام أحمد: ١١١
- رد ابن أبي دؤاد: ١١١
- ال الجولة الثانية: الشبهات والردود العقدية ١١٢
- شبهة آية: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ٥﴾: ١١٢
- رد الإمام أحمد: ١١٢
- شبهة آية: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾: ١١٣
- رد الإمام أحمد: ١١٣
- شبهة آية ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾: ١١٤
- رد الإمام أحمد: ١١٤



- ال الجولة الثالثة: لجوء المعتزلة للتحريض السياسي والتهديد. ١١٥
- قول ابن أبي دؤاد للمعتصم: ١١٥
 - قول المعتصم: ١١٦
 - ثبات الإمام أحمد: ١١٦
 - خلاصة الفتنة في نقاط: ١١٧
 - امتحان العلماء: ١١٧
 - الثبات التاريخي: ١١٧
 - السجن والتعذيب: ١١٧
 - الانفراج والنصر: ١١٨
 - أثر المحنة: ١١٨
- المبحث الثاني: مدرسة الحجاز والشام ومصر (الإمامان مالك والشافعي) ١١٩
- المطلب الأول: الإمام مالك بن أنس: إمام دار الهجرة، ومنهجه في زجر أهل الجدل والكلام ١٢٠
- أولاً: ترجمته المختصرة: ١٢٠
- اسمه ونسبه ولقبه وكنيته: ١٢٠

- مولده ونشأته: ١٢١
- شيوخه وتلاميذه: ١٢١
- مكانته ومصنّفه: ١٢١
- وفاته: ١٢٢
- ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية والعقائد البدعية: ١٢٢
- وإليك ايها القاري الكريم موقفه الناصع في نقاط: ١٢٣
- ذم الكلام وأهله: ١٢٣
- موقفه من القدرية والمعتزلة: ١٢٣
- قاعدته في الصفات (الاستواء): ١٢٤
- مسألة الإيمان: ١٢٤
- المطلب الثاني: الإمام محمد بن إدريس الشافعي: مجدد القرن،
وحكمه الصارم على أصحاب الكلام ١٢٥
- أولاً: ترجمته المختصرة ١٢٥
- اسمه ونسبه وكنيته: ١٢٥
- مولده ونشأته: ١٢٥
- رحلته العلمية وشيوخه: ١٢٦



- تلاميذه ومصنفاته: ١٢٦
- وفاته: ١٢٦
- مكانته: ١٢٧
- ثانياً: موقفه من المدارس الكلامية والعقائد البدعية: ١٢٨
- وإليك أيها القاري الكريم موقفه العظيم يتجلى في النقاط التالية:
- ١٢٩
- التحذير الشديد من علم الكلام: ١٢٩
- مناظرته لحفص الفرد (موقف خلق القرآن): ١٢٩
- تقديم الوحي على العقل المتكلم: ١٣٠
- ذم المرجئة والجهمية: ١٣٠

الفصل الثالث: النقول والآثار العقدية عن الأئمة الأربعة في صفة

الاستواء (جمع وتوثيق) ١٣٢

- المبحث الأول: ماثور الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس .. ١٣٥
- المطلب الأول: نصوص الإمام أبي حنيفة في (كتاب الوصية) ورواية
- أبي مطيع البلخي في إثبات الفوقية. ١٣٥
- النص الأول (من كتاب الوصية): ١٣٦

- وفي نسخة أخرى مع اختلاف بسيط: ١٣٦
- الدلالة العقدية للنص: ١٣٧
- إثبات صفة الاستواء: ١٣٧
- تنزيه الله عن الحاجة: ١٣٧
- إبطال قياس الغائب على الشاهد: ١٣٨
- النص الثاني: رواية أبي مطيع البلخي عن الإمام أبي حنيفة في إثبات
الفوقية. ١٣٩
- نص الأثر: ١٣٩
- فقال الإمام: ١٣٩
- حظي هذا الأثر بعناية فائقة من علماء الجرح والتعديل وأئمة السنة،
وروي بأسانيد متعددة: ١٤٠
- رواية الإمام شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي (ت: ٤٨١هـ): ١٤٠
- رواية الحافظ ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ): ١٤٠
- رواية الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): ١٤٠
- رواية الإمام ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ): ١٤١
- الدلالة العقدية للنص: ١٤١



- إثبات الفوقية المطلقة: ١٤١
- التكفير بالتعطيل والشك: ١٤١
- الرد على الجهمية الحلوية: ١٤٢
- المطلب الثاني: الأثر الذهبي للإمام مالك بن أنس (الاستواء معلوم والكيف مجهول) سياقاً ودلالة ١٤٣
- نص الأثر (الرواية المشهورة): ١٤٣
- ورواية أخرى بلفظ مغاير: ١٤٤
- وبسياق آخر: ١٤٥
- الدلالة العقدية للأثر (القواعد الأربع) يتضمن أثر الإمام مالك أربعة أركان عقائدية تُحدد منهج السلف: ١٤٧
- ١- الاستواء معلوم (أو غير مجهول): ١٤٧
- ٢- "والكيف مجهول" (أو غير معقول): ١٤٧
- ٣- والإيمان به واجب: ١٤٧
- ٤- والسؤال عنه بدعة: ١٤٨
- آثار أخرى للإمام مالك في إثبات الفوقية والنزول: ١٤٨
- أثر النزول والفوقية: ١٤٨

- الدلالة العقدية للأثر: ١٥٣
- إثبات علو الله الذاتي على خلقه: ١٥٣
 - إثبات المعية العامة وعموم العلم: ١٥٣
- المبحث الثاني: مآثور الإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل. ١٥٤
- المطلب الأول: تقارير الإمام الشافعي في مقدمة (الرسالة) وموقفه من التشبيه والتمثيل ١٥٤
- النص الأول: إثبات الوصف الإلهي ونفي الإحاطة وكُنه العظمة. ١٥٥
- نص الأثر: ١٥٥
 - الدلالة العقدية وموقفه من التشبيه: ١٥٥
 - نفي التشبيه والتمثيل والتكييف مطلقاً: ١٥٦
- ثانياً: نصوص الإمام الشافعي في صفة الاستواء (توثيقاً للمقدمة). ١٥٦
- النص الثاني: إثبات الاستواء والعلو في السماء. ١٥٧
- نص الأثر: ١٥٧



- ثالثاً: موقف الإمام الشافعي الصريح من التشبيه والتمثيل (خارج الرسالة). ١٥٧.....
- النص الثالث: إثبات الصفات ونفي التشبيه بآية الشورى. ١٥٨.....
- نص الأثر: ١٥٨.....
- الدلالة العقدية: ١٥٨.....
- النص الرابع: تحريم تمثيل الله وتكييفه بالعقول. ١٥٩.....
- نص الأثر: ١٥٩.....
- الدلالة العقدية: ١٥٩.....
- النص الخامس (رواية أبي ثور وجماعة): ١٦٠.....
- التحقيق العقائدي والدلالة: ١٦١.....
- ١- حجية النص الظاهر: ١٦١.....
- ٢- الجمع بين الإثبات والتنزيه: ١٦١.....
- ٣- العذر بالجهل: ١٦٢.....
- النص السادس: ١٦٢.....
- التحقيق العقائدي والدلالة (موقف الشافعي من التشبيه): ١٦٣.....
- ١- «على مراد الله... وعلى مراد رسوله»: ١٦٤.....

- ٢- إبطال مسلك المشبهة والمجسمة: ١٦٤
- المطلب الثاني: روايات حنبل بن إسحاق والمروزي عن الإمام أحمد في إمرار الصفة كما جاءت. ١٦٥
- أولاً: روايات حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد. ١٦٥
- ١- نص الأثر في إمرار الصفات ونفي التشبيه والكيف: ١٦٥
- نص الأثر: ١٦٥
- الدلالة العقدية: ١٦٦
- ٢- نص الأثر في إثبات العلو والنزول بلا كيف: ١٦٧
- نص الأثر: ١٦٧
- ثانياً: روايات أبي بكر المروزي عن الإمام أحمد ١٦٨
- ١- نص الأثر في إثبات صفة الاستواء والفوقية بائن من خلقه. ١٦٨
- نص الأثر: ١٦٨
- الدلالة العقدية: ١٦٩
- ٢- نص الأثر في الإنكار على من زعم أن الاستواء مجاز: ١٦٩
- نص الأثر: ١٦٩
- رواية أبي بكر المروزي: ١٧٠



- الدلالة العقديّة للأثر وموقف الإمام من التشبيه: ١٧٠
- ١- حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ وسلامةُ الأسانيد: ١٧١
- ٢- منهجُ الإمرارِ والتَّسليم: ١٧١
- ٣- وجوبُ الإيمانِ وقَطْعُ الرَّدِّ: ١٧١
- رواية عبد الله بن أحمد: ١٧٢
- نص الأثر : ١٧٢
- الدلالة العقدية للأثر: ١٧٣
- ١- تكذيب الجهمية ونفي الحلول الذاتي: ١٧٣
- ٢- إثبات العلو والارتفاع على العرش: ١٧٤
- ٣- تقرير قاعدة "المباينة" (بائن من خلقه): ١٧٤
- ٤- التفريق بين معية الذات ومعية العلم: ١٧٤
- الفصل الرابع: الدراسة التحليلية والمقارنة لعقيدة الأئمة الأربعة**
- في الاستواء. ١٧٦**
- المبحث الأول: القواسم المشتركة والاتفاق المنهجي بين الأئمة
- ١٧٧

المطلب الأول: التلازم بين إثبات حقيقة الاستواء وتنزيه الباري عن مشابهة المخلوقين، والتسليم للنصوص وإمرارها "كما جاءت"، وإثبات العلو الذاتي ومباينة الخالق للمخلوق (الرد على الحلولية).

١٧٨.....

• حقيقة الإثبات: ١٧٨.....

• التنزيه المطلق ونفي التشبيه والتمثيل: ١٨٠.....

• التسليم للنصوص وإمرارها "كما جاءت" (موقفهم من علم

الكلام): ١٨١.....

• إثبات العلو الذاتي ومباينة الخالق للمخلوق (الرد على الحلولية):

١٨٢.....

المطلب الثاني: التفريق الأكاديمي بين معرفة المعنى وتفويض

الكيفية الحقيقية للاستواء. ١٨٣.....

١- مستوى المعنى (المدلول الذهني واللغوي): ١٨٣.....

٢- مستوى الكيفية (الحقيقة الخارجية والكنه الذاتي): ١٨٣.....

أولا: معلومية المعنى: ١٨٤.....

ثانياً: جهالة الكيفية. ١٨٥.....



- ولكي يتضح المراد أذكر ضوابط لتفويض الكيفية وهي: ١٨٦.....
- ثالثاً: الموازنة الأكاديمية بين المذاهب الثلاثة في الاستواء: ١٨٧.....
- رابعاً: الثمرة المنهجية للتفريق. ١٨٨.....
- خلاصة هذا المطلب (النتيجة الأكاديمية): ١٨٨.....
- المبحث الثاني: أثر الاتفاق العقدي للأئمة على وحدة الأمة ١٨٩.....
- المطلب الأول: تكامل المنهج الفقهي مع الأصل الاعتقادي لدى المذاهب الأربعة المتبوعة. ١٩١.....
- أولاً: وحدة المرجعية العقدية للأئمة الأربعة وثباتها. ١٩٢.....
- ثانياً: أثر الأصل الاعتقادي في صياغة القواعد الأصولية. ١٩٣.....
- ثالثاً: الانعكاس التطبيقي للعقيدة على الفروع الفقهية. ١٩٤.....
- رابعاً: ثمرة التكامل في تحقيق وحدة الأمة. ١٩٥.....
- المطلب الثاني: بطلان نسبة الأئمة إلى مدارس التأويل أو التعطيل المتأخرة. ١٩٦.....
- الوجه الأول: أسبقية نصوص الأئمة ومحاربتهم للمسالك الكلامية في مهدها. ١٩٧.....
- التفصيل والتوثيق الحنفى: ١٩٧.....

- التفصيل والتوثيق المالكي والشافعي : ١٩٨.....
- التفصيل والتوثيق الحنبلي : ١٩٩.....
- الوجه الثاني : بطلان دعوى "التفويض المطلق للمستند اللفظي المعجم"..... ١٩٩.....
- التفصيل والتوثيق : ٢٠٠.....
- تفكيك قاعدة الإمام مالك : ٢٠٠.....
- الخاتمة العلمية للرسالة..... ٢٠٣**
- ١- وحدة السَّبْكِ العقدي : ٢٠٣.....
- ٢- التلازم بين الإثبات والتنزيه : ٢٠٤.....
- ٣- موقف صارم من التعطيل والتأويل : ٢٠٤.....
- ٤- تكامل المدرسة الفقهية والعقدية : ٢٠٤.....
- التوصيات : ٢٠٥.....
- فهرس الآيات القرآنية..... ٢٠٧**
- فهرس المصادر والمراجع : ٢١١.....
- حرف الألف ٢١١.....
- حرف الباء والتاء ٢١١.....



٢١٢.....	حرف الجيم والخاء
٢١٣.....	حرف الدال والذال
٢١٣.....	حرف السين والشين
٢١٥.....	حرف العين والفاء واللام
٢١٦.....	حرف الميم والواو
٢١٩.....	فهرس الموضوعات

